جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان:العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع:علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

تقييم معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية – دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية – دراسة حالة: بنك السلام وكالة– ورقلة – والبنك الوطني الجزائري BNAوكالة –تقرت– خلال الفترة من 2017 إلى 2019

من إعداد الطالبة:عزيزي أم سلمة
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ2022/06/11
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور:شماخي بوبكر	(أستاذ –، جامعة ورقلة)	رئيسا
أ/ الدكتور:بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضرة –ب–،جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
الدكتور: بدوي إلياس	(أستاذ–،جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان:العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع:علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

تقييم معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية
– دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية –
دراسة حالة: بنك السلام وكالة– ورقلة – والبنك الوطني الجزائري BNAوكالة –تقرت–
خلال الفترة من 2017 إلى 2019

من إعداد الطالبة:عزيزي أم سلمة
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ2022/06/11
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: شماخي بوبكر	(أستاذ –، جامعة ورقلة)	رئيسا
أ/ الدكتور:بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضرة –ب–،جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
الدكتور: بدوي إلياس	(أستاذ–،جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهـــداء

رغم كل الصعوبات والعراقيل هاأنا اليوم والحمد لله أطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة المشوار بهذا العمل

إلى الذي تمنيت تواجده بجانبي في لحظتي هذه...إلى والدي رحمه الله

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.....

لكلاهما الفضل في وصولي إلى هذه المرحلة من النجاح بعد الله تعالى...

إلى وحيدي بعد أبي وبصير مشواري.....أخي الغالي

إلى أغلى ما أملك من ساندوني ودعموني إلى الصواب...إخوتي البنات

إلى أختي الثانية التي دعمتني في قراراتي.... زوجة أخي

إلى القلوب الطاهرة البريئة.....أولاد وبنات إخوتي

إلى رفقاء دربي ومشواري الكل بإسمه من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي من كانوا بجانبي في كل الظروف ولن أنسى فضلهم.....

إلى من علمونا وصاغوا لنا من علمهم و فكرهم منارة تنير لنا سيرة النجاح..... أساتذتي الكرام

سلمى

شكروعرفان

كما جاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله

الحمد لله الذي بفضله تتم الأمور.....

الشكر كلمة ولكن ميزانها كبير، فبكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني

أشكر كل من كان له يد عون في انجاز هذا العمل.....

بداية بمشرفي الدكتور بن ساسي عبد الحفيظ الذي لم يقصر في نصحي

و إرشادي ومساعدتي في العمل.....

كل الشكر والتقدير للأستاذ بخوش زهير الذي لم يتردد في مساعدتي بكل

ما له من معارف وتوجيهات وكذا نصائح .....

شكري للدكتور بشير وذان على إرشاداته ونصائحه بخصوص الدراسة

إلى كل عمال البنك البنك الوطني الجزائري BNA- وكالة تقرت - على حسن

معاملتهم

إلى كل من ساندني وكان داعما لي في حياتي ومشواري من

قريب ومن بعيد.....

سلمى

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المعايير المتعلقة باتخاذ القرارات الاستثمارية للمشاريع من خلال محاولتنا للإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيف يمكن تقييم معايير القرار الاستثماري في كل بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري BNA؟ ولمعالجتنا لهذه الإشكالية قمنا بإجراء دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت، معتمدين بذلك على المنهج الوصفي التحليلي و كذا المقابلات والملاحظات من طرف مسؤول مصلحة الالتزامات بالبنك.

أظهرت نتائج الدراسة أهمية عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، إلى جانب إظهار الهدف الرئيسي للبنوك و المتمثل في خدمة الاقتصاد الوطني و تنميته و ذلك من خلال تبنيها لمشاريع استثمارية فعالة يتم معالجتها بدراسة جدوى تعتمدها كافة البنوك مهما اختلفت سياستها التمويلية و ذلك راجع لثبات المعايير المعمول بها، و كذا وجود القوائم المالية الختامية الحقيقية والتي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأرباح و الخسائر، و بالتالي المساهمة في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد سواء بالقبول أو بالرفض .

الكلمات المفتاحية :بنوك تجارية،مشاريع استثمارية، قروض، دراسة جدوى، تقييم المشاريع.

Abstract:

This study aims at evaluating the norms of decision making of investment projects, through an attempt to answering the following research problem “How to evaluate the investment decision norm in each of Algeria Al Salam Bank and the Algeria’s National Bank? To address this research problem, we have conducted a field study at the Algeria’s National Bank, Agency of Tougourt, using the descriptive-analytical method, along with interviews and remarks by the Bank’s Responsible of Engagements Service.

This study findings have shown the significance of investment projects evaluation, besides the banks’ main objective of servicing and developing the national economy, by means of adopting effective investment projects that are considered upon a feasibility by all banks whatever is their financing policy, affected by the applicable steady norms. Together with the real final financial lists that would help in diagnosing the institution’s financial situation through its profits and losses, and hence constitute to a rational investment decision making , be it for or against.

Keywords: Commercial banks, Investment projects, Credits, Feasibility, Projects evaluation.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ–د
الفصل الأول:الدراسات الأدبية والتطبيقية لمعايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول:ماهية معايير القرار الاستثماري بالبنوك التجارية	3
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	30
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لتقييم معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية – دراسة حالة – البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام	
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول: منهجية الدراسة	38
المبحث الثاني:عرض و مناقشة نتائج لدراسة	44
خلاصة الفصل	57
خاتمة	59
المراجع	62
الملاحق	69
الفهرس	77

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم 1	موارد واستخدامات البنوك التجارية التقليدية	**13**
الجدول رقم 2	التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية	**25**
الجدول رقم 3	الميزانية المالية لشركة أ-ح-م للخدمات لسنة 2017	**46**
الجدول رقم 4	الميزانية المالية لشركة أ- ح- م للخدمات لسنة 2018	**47**
الجدول رقم 5	تحليل النسب المالية لسنة 2017	**48**
الجدول رقم 6	تحليل النسب المالية لسنة 2018	**48**
الجدول رقم7	تكاليف المشروع	**49**
الجدول رقم 8	رقم الأعمال المتوقع	**50**
الجدول رقم 9	الهيكل التمويلي للمشروع	**50**
الجدول رقم 10	الميزانية التقديرية – الأصول	**51**
الجدول رقم 11	الميزانية التقديرية – الخصوم	**51**
الجدول رقم 12	جدول حسابات النتائج التقديرية	**52**
الجدول رقم 13	جدول التدفقات النقدية	**53**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1	أهداف البنوك التجارية	**6**
الشكل رقم 2	تقسيمات الموارد المالية للبنوك الإسلامية	**18**
الشكل رقم 3	مراحل دراسة الجدوى	**24**
الشكل رقم 4	هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة تقرت-	**40**
الشكل رقم 5	الهيكل التنظيمي لبنك السلام – وكالة ورقلة-	**42**

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	ميزانية شركة أ – ح- م للخدمات لسنة 2017	**69**
الملحق رقم 02	ميزانية شركة أ – ح- م للخدمات لسنة 2018	**70**
الملحق رقم 03	جدول حسابات النتائج للشركة للسنة الأولى للمشروع	**71**
الملحق رقم 04	جدول حسابات النتائج للشركة للسنة الخامسة للمشروع	**72**
الملحق رقم 05	الوثائق اللازمة لعملية التوطين البنكي و دراسة الجدوى ببنك BNA	**75-73**

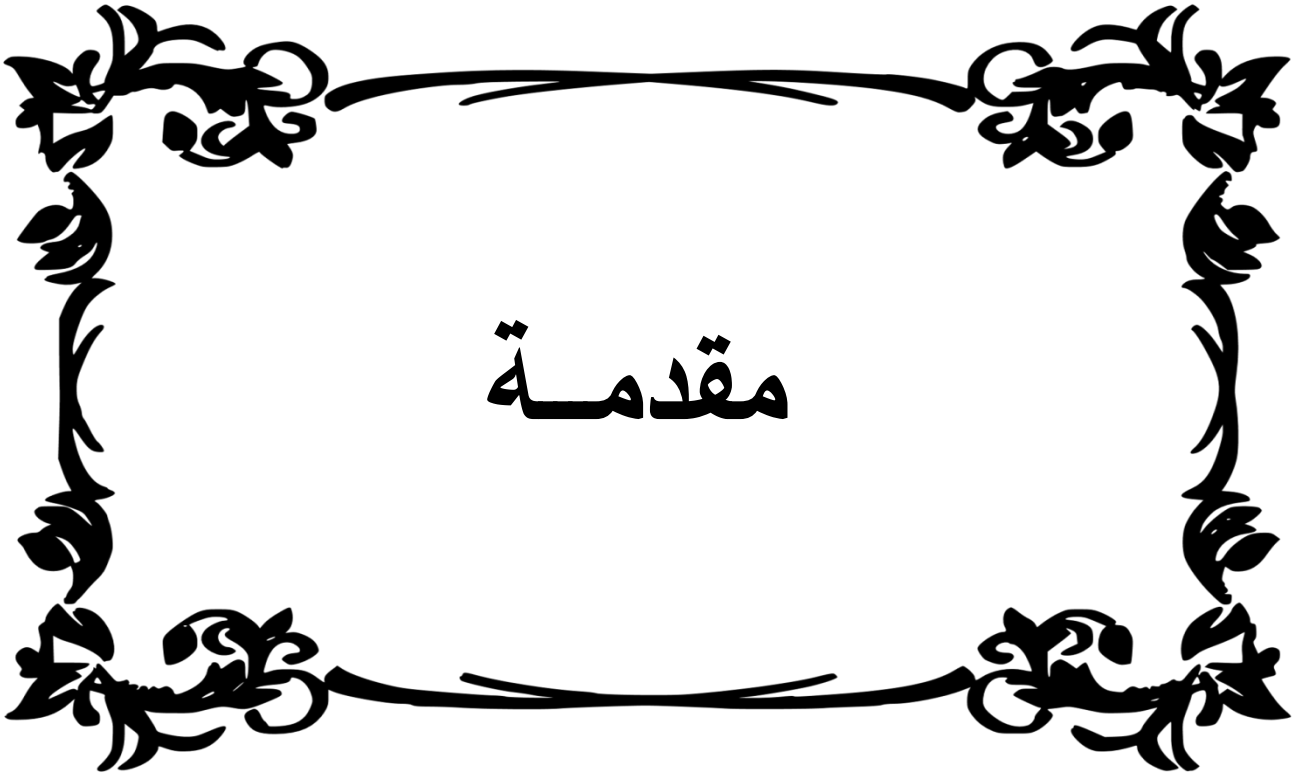
مقدمــة

تلعب البنوك التجارية التقليدية وكذا الإسلامية دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني حيث زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الاقتصادي وصدور قوانين مشجعة للاستثمار بشكل عام، حيث دور البنوك كمؤسسات اقتصادية لم يعد منحصر في العمليات الادخارية للأفراد فقط، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية بمختلف أنواعها، كما أن للمتغيرات الاقتصادية العالمية انعكاس واضح على تصورات أداء وأعمال البنوك، ما يميز كل من البنوك الإسلامية عن التقليدية يكمن في قيامها على نظام المشاركة بدل نظام سعر الفائدة المتبع من قبل مختلف البنوك التجارية التقليدية الأخرى.

فمهما اختلفت مرجعية الأعمال المصرفية فإن النشاط المصرفي الإسلامي له دور إيجابي في حفظ الأموال وتنميتها وتسيير سبل تداولها تمويلا واستثمارا، وباختيار أفضل الاستثمارات في مختلف القطاعات والمشروعات، باعتبار أن الاستثمار أهم العوامل المحققة للعوائد المالية في البنك حيث تحظى عملية الاستثمار وخاصة في العشرينيات الأخيرة باهتمام خاص وهذا راجع لتنوع مجالات توظيف الأموال، التي من شأنها الزيادة في مداخيل الفرد وتحقيق الرفاهية وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة وهذا وفق طرق وتقنيات دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية وسلامتها سواء على الصعيد الإسلامي أو التجاري التقليدي، لهذا من الواجب إيجاد معايير قبول المشروعات للاستثمار في كلا البنكين وتقييمها تقييما شاملا لسلامة اتخاذ القرار الاستثماري من قبل البنك فيما بعد.

الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق ذكره تظهر لنا ملامح إشكالية البحث الرئيسية والمتجسدة في:

- **كيف يمكن تقييم معايير القرار الاستثماري في كل من بنك السلام الجزائري والبنك الوطني الجزائري BNA؟**

ومن خلال الإشكالية العامة تتفرع لنا الأسئلة الجزئية التالية:

- ما هي المعايير المراعاة عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية لدى كل من بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري BNA؟
- ما هو واقع تقييم المشاريع الاستثمارية في كل من بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري BNA؟
- إلى أي مدى تتوافق معايير تقييم المشاريع الاستثمارية لدى بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري BNA؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة سنسعى إلى اختبار الفرضيات التالية:

- تعتمد البنوك محل الدراسة على معايير في حالة التأكد وعدمه في دراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع؟
- تحظى عملية تقييم المشاريع الاستثمارية لدى البنك الوطني الجزائري BNA وكذا بنك السلام الجزائر بأهمية بالغة عن طريق خبير دراسات مختص.
- تتوافق المعايير المعمول بها في عملية تقييم المشاريع لكل من البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام الجزائر.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

- تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص المدروس.
- الاهتمام الكبير الذي يلقاه هذا الموضوع من طرف المؤسسات المالية من خلال الأهمية التي تكتسبها المشاريع الاستثمارية.
- الرغبة في إبراز تجربة البنوك الإسلامية وفعاليتها كنموذج من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي.
- **أهداف الدراسة:**

يسعى هذا البحث للوصول إلى الأهداف الآتية:

- تحديد طبيعة معايير الاستثمار القائمة على سلامة المشروعات من كل جوانبها.
- إبراز أهم نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق المعتمدة في تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية.
- وضع تصور نظري لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات من المنظور التقليدي والإسلامي وإمكانية تحقيق الأهداف الاقتصادية منها.

أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على عملية تمويل المشاريع الاستثمارية وإبراز أهميتها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.
- – التعرف على مختلف المعايير المعمول بها في دراسة المشاريع وتقييمها.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:**تناول البحث دراسة ميدانية على مستوى بنكين تجاريين احدهم بنك تقليدي والمتواجد في ولاية تقرت والآخر بنك إسلامي والمتواجد على مستوى ولاية ورقلة.
- **الحدود الزمنية:**تم تقيد هذه الدراسة لفترة زمنية قدرت ب 3 سنوات سندرس فيها واقع الاستثمار محل الدراسة في الفترة من 2017 إلى 2019.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف البنوك التقليدية وكذا الإسلامية وما يجري فيهما من معاملات.

الأدوات المستعملة في الدراسة:

بخصوص الأدوات المستعملة في الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات فقد اعتمدنا في الدراسة النظرية على المراجع باللغتين العربية والفرنسية والمتخصصة في الموضوع وهذا إلى جانب الاعتماد على الرسائل والمذكرات الجامعية وكذا مواقع الانترنت، كما اعتمدنا في الدراسة التطبيقية الخاصة بكلا البنكين البنك الوطني الجزائري BNA ومصرف السلام الجزائري على الوثائق الخاصة بالمؤسستين والمقابلات مع مسيري البنكين وكذا الإطلاع على الموقع الرسمي للبنكين.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة في إنجازها من مواجهة صعوبات مختلفة، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ومن هذه الصعوبات نجد:

- قلة المراجع والرسائل الجامعية الخاصة بموضوع الدراسة من جانب البنوك الإسلامية.
- الصعوبة في تجميع المعلومات المالية الخاصة ببنك السلام لعدم السماح بإجراء دراسة ميدانية داخل الوكالة وتوجيهي للموقع الخاص بالبنك فقط.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين حيث يتضمن كل فصل مبحثين كما يلي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية للبنوك التقليدية التجارية وكذا الإسلامية وإلى طبيعة القرار الاستثماري لكلا البنكين، قدمنا المبحث الأول الأدبيات النظرية للمتغيرات، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى تحليل الدراسات السابقة وواقع الدراسة الحالية منها.
- **الفصل الثاني:** خصصنا هذا الفصل للدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري BNA.

الفصل الأول:الدراسات الأدبية والتطبيقية لمعايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية دائمة التطور وبكل أنواعها سواء كانت تقليدية أو إسلامية، بما في ذلك تطور هذه الأخيرة واعتبارها بمثابة إضافة جديدة للعمل المصرفي بشكل عام ومع مرور الوقت أصبحت تشكل منافس قوي للبنوك التقليدية، من ناحية استقطاب المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية بعيدا عن كل الفوائد المترتبة، هذا الاستقطاب وليد الصيغ والأساليب الاستثمارية الإسلامية المختلفة والتي تتلقى الإقبال الكبير من طرف العميل على ما هي عليه من قبل البنوك التقليدية الأخرى، يتبع هذا خضوع البنوك بصفة عامة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري في تمويل المشاريع والتي تكون وفق نظم ومعايير خاصة تتحكم في هذا القرار.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل لمعرفة المزيد حول خصائص كلا البنكين التقليدي وكذا الإسلامي وفي جانب أخر نتطرق إلى معرفة أهم المعايير و المقومات المتحكمة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: ماهية معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية.
- ✓ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول:ماهية معايير القرار الاستثماري بالبنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات تسمح برفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية

الفرع الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية التقليدية

1- نشأة البنوك التجارية التقليدية:

يعود أصل كلمة البنك إلى الكلمة الإيطالية "**Banco**" **بانكو**، والتي كانت تعني في البداية المكان الذي يجلس علية الصرافون، ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل المعاملات، وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.

أما في العربية فيقال: " صرف وأصرف الدنانير "، أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرفي جمعها صيارفة، وهي بيع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، أما المصرف وهي الكلمة الحديثة وجمعها مصاريف وتعني المؤسسة التي تتعاطى الإقراض والاقتراض.[1]ولقد نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، فنتج أن الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق الباب فكان التجار ورجال الأعمال يوعدون أموالهم لديها، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك التجارية التقليدية، ألا وهي إيداع الأموال.حيث كان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب مكدسا في خزائن الصائغ،فصار يقرض مما لديه من ذهب مقابل فائدة.

وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك، وهي الاقتراض، ثم إلى خلق النقود أو إصدارها، فأصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون، كما دلتهم على ذلك تجارتهم العديدة من خلال تعاملهم مع البضائع.[2]

---

[1]- شاكر قزوين، محاضرات في اقتصاد البنوك، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 24 .

[2]- زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان / الأردن، 1996، ص 27.

كما أن البنوك أتت كتطور طبيعي ناتج عن تطور أشكال النقود المختلفة، وقد ظهرت البنوك في مرحلة من المراحل، تحديدا عندما ظهر الذهب،بالإضافة لقيام البنوك التجارية بخلق الائتمان مسألة والتي هي وليدة تطور تاريخي مهد لنشأة البنوك والجهاز المصرفي بصفة عامة إلى جانب وجود ارتباط بين البنوك التجارية والرأسمالية، سواء الرأسمالية التجارية أو الرأسمالية الصناعية بعد الثورة الصناعية.[1]

وعليه فنشأة البنوك التجارية في صورتها الراهنة لم تظهر دفعة واحدة مكتملة للعالم، وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور كبير قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة، فقد كانت تقوم بعملية الائتمان في صورتها البدائية فقط،لذلك نجد أن هذه النشأة أثرت على طبيعة البنوك الحديثة وعلى عملياتها، فنجد الفضل في ذلك يعود للبدايات التي تعود جذورها لكبار التجار و الصاغة والمرابين.

2- تعريف البنوك التجارية التقليدية:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية التقليدية نذكر منها:

تعريف 1: البنوك التجارية تعرف على أنها مؤسسات ائتمانية متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.[2]

في هذا التعريف إشارة إلى أن البنوك التجارية تتعامل مع جميع القطاعات ومواردها الأساسية الودائع، وأن جل معاملاتها في الأجل القصير.

تعريف 2: تعرف البنوك على أنها مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري والتسبيقات بالضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود وذلك عن طريق القروض التي تمنحها.[3]

ويشترك هذا التعريف مع سابقه على أن البنوك التجارية التقليدية مؤسسة مالية مهمتها الأساسية قبول وتقديم القروض، وأضاف بأنها تقوم بخلق النقود،وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية .

[1] – رضا عبد السلام، النقود و البنوك مع عرض تحليلي للرؤية الإسلامية،2005، ص 245.

[2] – حسين بن هاني، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الكندي، الأردن، 2003، ص 206 .

[3] Ahmed Silem , Jean –Marie Albertini , Economie , 5eme editione,Dalloz , Paris ,1995 ,pp 60/61.

التعريف 3: تعرف على أنها " عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع ".[1]

ونجد أن هذا التعريف يزيد عن سابقه في أن البنوك التجارية هدفها الأساسي هو تحقيق أعلى ربح من المحافظة على السيولة لمواجهة المسحوبات.

التعريف 4:يمكن تعريف البنوك على أنها إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير لأجل من الأفراد والمؤسسات [2]أي تعبئة ادخار المودعين تحت الطلب الودائع.

ويتم بعدها إعادة استخدامها في عمليات الإقتراض قصير الأجل.[3]

نلاحظ أن هذا التعريف أضاف أن البنوك التجارية التقليدية مؤسسات وسيطة تقوم بحلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين.

من كل هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل متعلقة بالبنوك التجارية التقليدية والمتمثل في:

أن البنوك التجارية التقليدية هي تلك المؤسسات المالية الوسيطة التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة، مثل الخصم والإقراض،والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص وإنفرادها بميزة خلق نقود الودائع.

[1]– مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص ص 192/191.

[2]– رضا صاحب أبو حمد آعلي، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 19 .

[3]- Pascal – Ganchon , Vocabulaire d’actualité économique , Edition Marketing(édition des préparation gran des écoles Médecine) , Paris , 1994 , p 3.

3- الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية:تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق 3 أهداف رئيسية وهي

الشكل رقم (1): أهداف البنوك التجارية

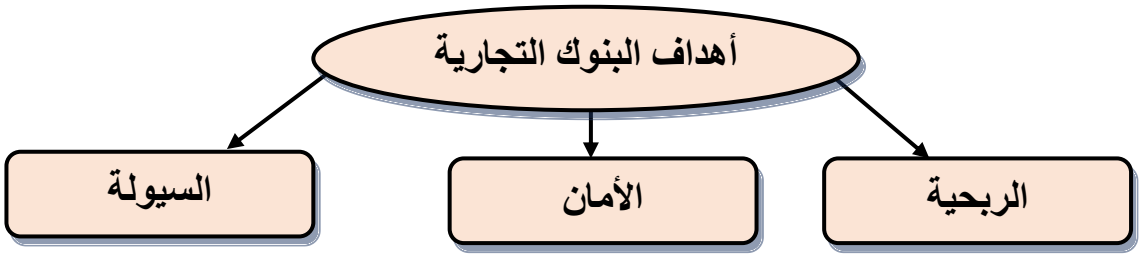

المصدر: محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 255.

- ✓ **الربحية:**إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها، ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك،ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا بإتساع حجم المعاملات وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية،وبمدى تطور خدماته وبزيادة الحوافز المقدمة لعملاته، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.[1]
- ✓ **السيولة:**وتعنى في البنوك الجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان،ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري حيث ترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون الخسارة في قيمتها وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة،ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد، لذلك فان محاولة التوفيق والملائمة بين الربحية والسيولة تملئ على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة،والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.[2]

[1]- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000، ص 251.

[2]- محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص 255.

- ✓ **الأمان:**يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مثل مخاطر التصفية الإجبارية)، لأنه إذا أحدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.[1]

وبما أن رأس المال المتعلق بالبنك التجاري يتسم بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودع الذي يعتمد على أمواله كمصدر للاستثمار، حيث أن البنك لا يستطيع استيعاب خسائر أكبر من رأس ماله، وإن حدث فإنه يغطي الخسائر بجزء هام من أموال المودعين [2]، وتصبح النتيجة فقدان الأمان وبالتالي إفلاسه، لذلك فعلى البنك الالتزام بالنسبة التي تمثل رأس مال البنوك الموضوعة من طرف لجنة بازل المقدرة ب 8%، وهذا لحماية المودعين.

نستخلص مما سبق أنه عندما تقوم الإدارة المصرفية بالتركيز على عامل السيولة لمواجهة طلبات السحب، فإن ذلك سيؤثر سلبا على عامل الربحية من إيرادات البنك، وإذا تم اندفاع البنك نحو توظيف أمواله من أجل تحقيق الأرباح التي تعتبر مصدر حياته واستمراره، فإن ذلك سيرفع من درجة المخاطر المالية، وهذا من أجل تحقيق الأمان أو الوقوع في نقص السيولة، ولهذا على الإدارة أن توائم بين الربحية والسيولة والأمان، فهدف الربحية يتعلق بالبنك، أما السيولة والأمان فهي أهداف المودعين وتشريعات البنك المركزي.

-خصائص البنوك التجارية التقليدية:

يمكن دراسة خصائص البنوك وفقا لعدة معايير من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك...الخ.[3]

- الخاصية 1: يتأثر البنك التجاري التقليدي برقابة البنك المركزي ولا يؤثر عليه، حيث يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثر على البنك المركزي.

[1]- حسن بن هاني، مرجع سابق ، ص 207 .

[2]- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلت للطباعة، الإسكندرية، الطبعة 3،2000، ص 12.

[3] - محمد سويلم، إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر و التوزيع، بيروت،1992، ص 26

– **الخاصية 2: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد،** تعدد البنوك التجارية

وتنوعها تابع لحاجيات السوق الائتمانية في الوطن بالرغم من إنفراد البنك المركزي في هذا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز في خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة إمكانية وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

– **الخاصية 3: تختلف النقود المصرفية والتي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية والتي يصدرها البنك المركزي،** فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، كما تتمثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر على اختلاف الزمان والمكان.

5 –وظائف البنوك التقليدية التجارية:[1]

✓ **الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:**

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أساسية بالإضافة إلى خدمات أخرى تعتبر ثانوية نذكر منها ما يلي:

1– قبول الودائع:" تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين"[2]

" ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين ".[3]

حيث تمثل الوديعة التزام على البنك بصفة المودع ليه لصالح صاحب الحق في الوديعة، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات وتنقسم إلى عدة أنواع هي:

✓ **الودائع الجارية:** وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحبها في أي وقت شاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم.

✓ **ودائع لأجل:** وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد.

---

[1]- سليم أبو دياب، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 94/87.

[2]- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 23.

[3] - Ammour Ben Halima , Pratique Des Technique Bancaires ,Edition Dehlab , Alger , 1997,p40.

- ✓ **ودائع التوفير:** وتحصل هذه الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير.

وبعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول أن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض.

2- منح القروض والسلفيات: وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره.[1]

وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها وآجالها، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، ويحصل على فوائد نظير لذلك.

تتعدد وتتنوع الأشكال الخاصة بالائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وتتمثل أهمها في: [2]

- الدفع تحت الحساب.
- القرض النقدي.
- فتح الاعتماد.
- عمليات الخصم.
- عمليات الائتمان.
- الائتمان الايجاري.
- الائتمان المقدم للتجارة الدولية.

وهكذا فإن البنوك التجارية تقدم خدمات للاقتصاد وذلك من خلال تمويل العمليات الإنتاجية التنموية المختلفة وتطويرها وفقا لسياسة ائتمانية محكمة.

3- خلق النقود: إن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من الودائع التي ليس لها وجود فعلي، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع باعتبارها أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية، لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي.

وتركز هذه الوظيفة على عاملين:

---

[1]- صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود و المصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991، ص 37.

[2]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص ص 110/106.

- توافر الثقة والتي تكمن في مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتهم بأي وقت.
- التسليم بصيغة قانون الأعداد الكبيرة يجعلنا نتوقع تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم.[1]

كما تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي:

- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع الديون لمستحقيها سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجها.
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء.[2]
- تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم.
- إصدار خطابات الضمان.

✓ **الوظائف الحديثة للبنوك التقليدية التجارية:**

لقد تغيرت وظيفة البنك من كونه مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف قبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة منها:

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: حيث أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، والتي على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل.
- وهذا باعتباره من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.
- **ادخار المناسبات:** وتسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل، الزواج، الدراسة، السياحة...الخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية مختلفة.[1]

---

[1]- نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 152.

[2]- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الإسكندرية / مصر، 1997، ص ص 433/432.

- **خدمات البطاقة الائتمانية:**وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد تذكر.
- **خدمات الكومبيوتر:** تستخدم البنوك حاليا الكومبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية، والضرائب المترتبة على إيراداتهم، تراقب الموجودات في خزائنهم وغير ذلك من الخدمات.
- **مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم:**حيث تقوم البنوك بمساعدة الشركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة، حيث تسهل بذلك الاكتتاب بينهما.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة تعود على البنك بمزايا عدة منها:[2]

- الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين، وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد.
- زيادة موارد البنك عن طريق زيادة الثقة فيه وزيادة عدد المتعاملين.
- زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده.

6-دراسة ميزانية البنوك التجارية التقليدية:

باعتبار البنك التجاري مؤسسة نقدية يحصل على موارد مالية من المساهمين والمقترضين، والتي تقوم بتوظيفها أو استخدامها في عمليات مالية مربحة، أي أن هدفه الأول هو الربحية بأقل تكلفة ممكنة، ولا يكون تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم التوفيق بين الربحية والسيولة، وسيتضح ذلك من خلال التطرق إلى الموارد والاستخدامات الخاصة بالبنك.

---

[1]– زياد رمضان /محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان،2000، ص ص 19/18.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2002، ص 142.

1- موارد البنوك التجارية: ويتمثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات تجاه الغير، وتشمل على ما يلي:

- **الموارد الذاتية (الداخلية):** تتمثل في:

✓ **رأس المال:** "ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين"، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف، وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس.

لكنها تحول بعد ذلك دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية غرض استثماري معين.[1]

الاحتياطات: وهي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله ونجد منها: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الخاص.

- **الموارد الغير ذاتية (الخارجية):** وتشمل:

✓ الودائع.

✓ شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع.

✓ مستحقات للبنوك.

2- استخدامات البنوك التجارية: ويقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، وتعبر عن الجانب الدائن من ميزانية البنك وتبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك وهي:

-**الأرصدة النقدية الحاضرة:** وتمثلها النقود الحاضرة والتي يحتفظ بها البنك في خزانته والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق المالية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

- **الحوالات المخصومة:** وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري وتتجسد في أذونات الخزينة وكذا الأوراق التجارية. [2]

---

[1]- عزيزة بن سمية،، رسالة ماجستير بعنوان: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة / الجزائر، 2002، ص 08.

[2]- زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان،ط 6، 1997، ص 28.

- **محفظة الأوراق المالية:**تتضمن الاستثمارات الخاصة بالبنك وهي ممتلكات البنك من أوراق مالية خاصة أو عامة.

- **القروض والسلفيات:** وهي استخدام جزء من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات سواء كانت قصيرة الأجل بصفة أساسية وطويلة الأجل ومتوسطة الأجل.[1]

الجدول رقم (1): موارد واستخدامات البنوك التجارية التقليدية

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- الأرصدة النقدية الحاضرة: ✓ نقود حاضرة في خزينة البنك ✓ أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي ✓ شيكات وحوالات تحت التحصيل **2- حوالات مخصومة:** ✓ اذونات الخزينة ✓ أوراق تجارية **3- محفظة الأوراق المالية:** ✓ أوراق مالية خاصة (أسهم أو سندات) **4- قروض وسلفيات:** ✓ قصيرة الأجل ✓ متوسطة الأجل ✓ طويلة الأجل	**1- الموارد الذاتية:** ✓ رأس المال ✓ الاحتياطات • احتياطي قانوني • احتياطي خاص **2- الموارد الغير ذاتية:** ✓ شيكات وحوالات واعتمادات ✓ مستحقات للبنوك ✓ الودائع • الجارية • لأجل • لإخطار • للتوفير

المصدر: زياد سليم رمضان، محمد أحمد جودة، إدارة البنوك، دار الميسق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1996، ص 08.

الفرع الثاني: مفاهيم حول البنوك التجارية الإسلامية

تمثل البنوك الإسلامية تجسيدا حيا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي من جانب، وجزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته من جانب أخر، فمن خلال الأنشطة الاستثمارية والمصرفية التي يمارسها أصبحت تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده كلها بما يخدم تحقيق أهداف المجتمع، وفق فلسفة الإسلام الاقتصادية المتميزة.

[1]- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطبع والنشر، بيروت، 1996، ص 64.

1-نشأة البنوك الإسلامية:

كان أول ظهرت البنوك الإسلامية في عقد الستينيات – من القرن الماضي –كفكرة لنبذ التعامل بالفائدة، والالتزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات، وذلك بصفتها مؤسسة مالية ومصرفية تزاول نشاطها وفق الرؤية المصرفية الإسلامية، وأصبحت اليوم تمثل أهم وأكبر منجزات الاقتصاد الإسلامي.[1]

2-تعريف البنوك الإسلامية:

لم يتوقف الباحثون والمنظرون لفكرة البنوك الإسلامية على وضع تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنك الإسلامي، أو أوجه النشاط الذي يمارسه، وفيما يلي سنتطرق لبعض من هذه التعاريف.

– **التعريف 1:** عرفت اتفاقية " الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية " في الفقرة الأولى – من المادة 5– البنوك الإسلامية عند الحديث عن شروط العضوية في الإتحاد كالتالي:

" يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[2]

يضع هذا التعريف تفرقة واضحة بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك الربوية، إلا أنه ينص على ركن واحد وهو عدم التعامل بالفائدة، وهذا الركن يعتبر شرطا ضروريا لقيام البنك الإسلامي ولكنه ليس شرطا كافيا.

– **التعريف 2:**المصرف الإسلامي ليس وسيطا ماليا كالمصرف التجاري في إطار علاقة الدائن والمدين والاقتراض والإقراض بالفائدة، ولكن أنشطته تدور على قاعدة الغنم بالغرم والكسب والخسارة والأخذ بالعطاء، مع اقتسام الربح الذي يجود به الله بين الأطراف بنسب متفق عليها.[3]

نلاحظ في هذا التعريف التركيز على الإطار الذي يحكم المصرف مع غيره أثناء نشاطه المصرفي إلا أن هذا لا ينفي حدوث اختلالات في ممارسة العملية، كالقيام بالاستثمار في مجالات لا تقرها الشريعة الإسلامية، أو الامتناع عن الاستثمار فيما يحقق المصلحة الراجحة للأمة.

---

[1]- عوف محمود الكفراوي، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية، 2001، ص 11.

[2]- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص 26.

[3]- عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علميا وعمليا، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة 1، 1988، ص 09.

– **التعريف 3:**يرى الدكتور **أحمد النجار**، الرائد لفكرة البنوك الإسلامية في كتابه " **بنوك بلا فوائد** " أن: " البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية ".[1]

تتضح معالم البنوك الإسلامية أكثر من خلال هذا التعريف، إذ أنه يصف البنوك الإسلامية بأنها أجهزة مالية، تنموية واجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم بما يقوم به البنك التقليدي من وظائف وتسيير المعاملات، وتنموية اجتماعية من حيث أنها تسعى إلى خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وهذا وفق القواعد والأحكام المطابقة للشريعة الإسلامية.

نجد أن هذا التعريف لم يركز على الدور النقدي للبنوك الإسلامية وكذلك الاختلاف العملي لصيغ التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

فبمراعاة التعاريف السابقة للبنوك الإسلامية يمكن صياغة تعريف خاص لها والمتمثل في:

أن البنك الإسلامي يعتبر بمثابة مؤسسة نقدية مالية، تبنى قواعده وأسس عمله على العقيدة الإسلامية، كما يقوم بدوره بالوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا وفق صيغ وأدوات تمويلية تختلف بصفة شبه كلية عن تلك المتعارف عليها في البنوك التقليدية، كونها تهدف على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي.

3– أهداف البنوك الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية أثناء أداء نشاطها المصرفي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الأهداف مستمدة من الفكر الاقتصادي الإسلامي، ويمكن تصنيفها إلى:

- ✓ **الأهداف الشرعية:** وهو الالتزام بمقاصد الشريعة واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية اقتصادية ومالية واجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي مما يحقق التنمية وفق المقاصد والمعايير الشرعية،من بينها:

[1]- أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية، (بنوك بلا فوائد)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص95.

- غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية وتثبيتها لدى المعاملين والمتعاملين في ومع البنوك الإسلامية.
- تقديم البديل الإسلامي لجميع المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة لرفع الحرج على المسلمين.
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب.

✓ **الأهداف الاقتصادية:**يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق غايات اقتصادية تتلخص في عنصرين يكمن الأول في جذب أموال المواطنين عن طريق نشر الوعي الادخاري بهدف تعبئة الموارد والاستفادة منها وفق الأطر الشرعية، والثاني في توظيف هذه الأموال والموارد المدخرة في إقامة المشروعات الاستثمارية والتي من شأنها رفع الإنتاجية وتحقيق الربح بالشكل الذي يساهم في بناء التنمية إلى جانب هذا نجد:

- تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين والمستثمرين.
- الاستفادة المثلى من موارد البنك وتوظيفها بالطرق الشرعية.
- تشجيع الأفراد على الادخار لتجميع الموارد للتمويل الاستثماري.
- المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية.
- توفير التمويل اللازم بآجاله المختلفة وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية.[1]

✓ **الأهداف الاجتماعية:**تحقق البنوك الإسلامية البعض من الأهداف الاجتماعية عن طريق موازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم العائد الاجتماعي بمراعاة مجموعة من الأهداف منها:

- تعميق الروح الدينية لدى الأفراد وإعطائهم صورة واقعية لما يكون عليه التكافل الاجتماعي.
- تأكيد دور العمل كمصدر للكسب بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيد للكسب بحصول البنك على أجر خدماته في شكل عمولة مصرفية.

[1]- علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، كتاب: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة /السعودية، 1995،ص 198.

- تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي وذلك بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.[1]
- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء وهذا معناه الابتعاد عما حرمة الله من الربا والمشاركة في الغنم والغرم بدلا من الاقتصاد على الغنم المضمون.

4- الموارد المالية للبنوك الإسلامية:

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من أداء دورها بكفاءة وفعالية يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعدها على ذلك، والواقع أن موارد البنك الإسلامي لا تختلف كثيرا عن موارد البنك التجاري التقليدي، فلا تختلف إلا في بعض الشروط التي تضعها مجالس الإدارة وخاصة منها ما يتعلق بنسبة دخول الوديعة في مجال الاستثمار ونسبة ما تتحصل عليه من ربح،[2]حيث تنقسم الموارد المالية في البنك الإسلامي إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية، وموارد أخرى.

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة / السعودية، 2004، ص 279.

[2]- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، نشر جمعية القرارة / غرداية، الجزائر، طبعة 03، 2002، ص 282.

الشكل رقم (2): تقسيمات الموارد المالية للبنوك الإسلامية

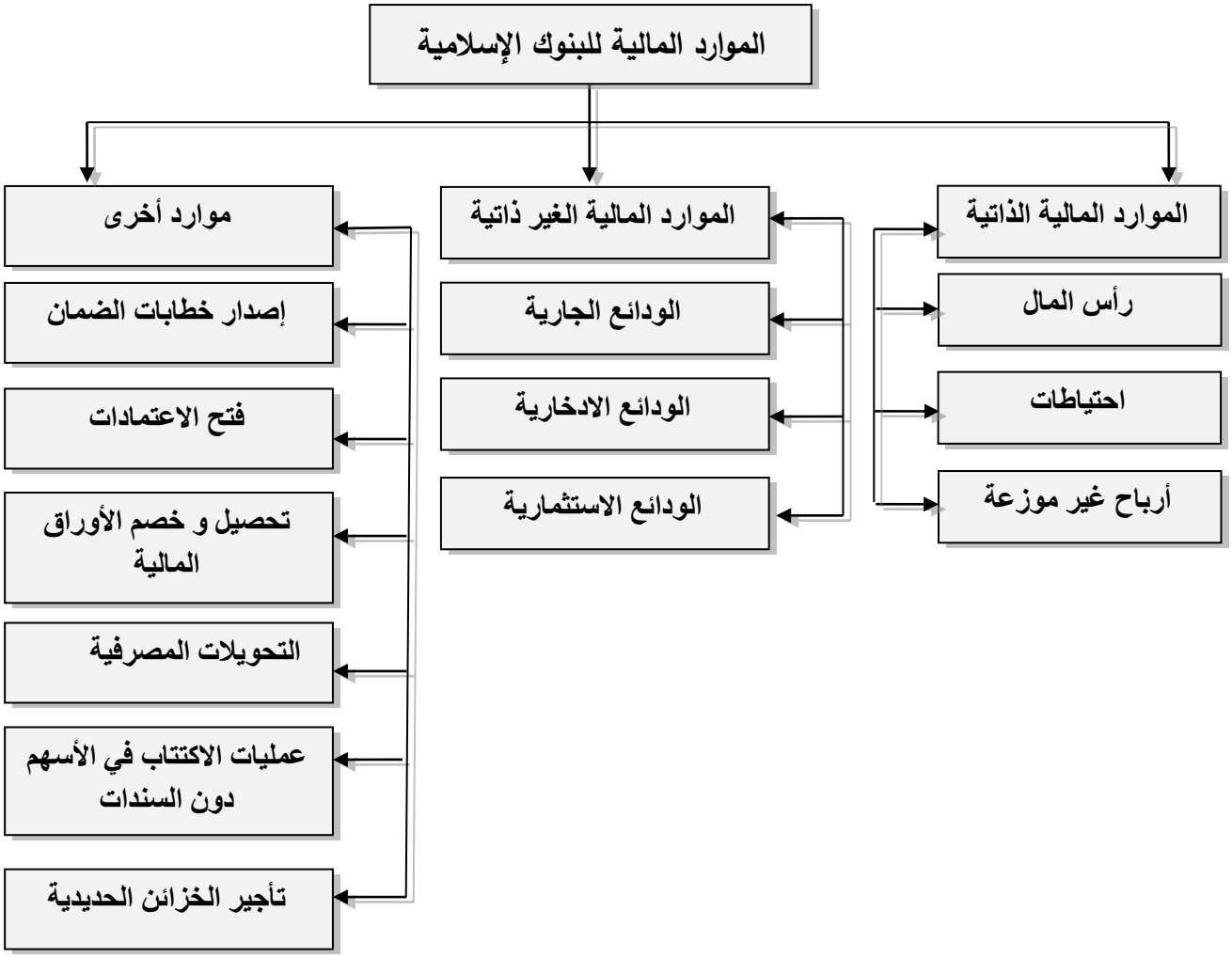

المصدر:ميلود بن مسعودة، مذكرة ماستر بعنوان: معاييرالتمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، جامعة الحاج لخضر،باتنة / الجزائر، 2008، ص23.

المطلب الثاني: الأسس الفكرية للاستثمار التقليدي والإسلامي

الفرع الأول:عموميات حول الاستثمار في البنوك التقليدية:

1- تعريفه: يعتبر الاستثمار في المفهوم العام تلك المبالغ والمدخرات التي لا تستهلك، وبالتالي توجه نحو الاستخدامات والتي تؤدي بدورها إلى إنتاج سلع وخدمات من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية للمجتمع مؤدية بذلك إلى الرقي الاقتصادي.

يصادف هذا وجود عدة مفاهيم مختلفة، اختلافها عائد للنظرة الموجهة إليه حيث نجد:

- **تعريف 1:** غالبا ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات مالية، على أن يتم توظيف المال وهذه الموجودات في الإنتاج وإضافة منفعة وخلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

- **تعريف 2:**الاستثمار عبارة عن إنفاق حالي للمال ينتظر من ورائه عائد في المستقبل، ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة، الأمر الذي يشكل عبئ على المؤسسة، بينما تكون العائدات متقطعة خلال سنوات عمر هذا الاستثمار.[1]

- **تعريف 3:** يعرف الاستثمار على أنه " التعامل بالأموال للحصول على أرباح، وذلك بالتخلي عنها للحظة زمنية معينة ولفترة محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ".

3- أهمية الاستثمار:

يخص الاستثمار أهمية كبيرة سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية يمكن إيجازها في هذه النقاط: [2]

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني.
- حماية ثروة المستثمر من المخاطر المختلفة (مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر التضخم والائتمان، مخاطر إدارية، مخاطر النشاط الاجتماعي...الخ)
- التقليل من نسبة البطالة من خلال توفير مناصب شغل.
- دعم التنمية الاقتصادية.

---

[1]- صالح حناوي، الاستثمارات في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 3.

[2]- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الطبعة 3، 1996، ص 115.

- زيادة رأس المال من خلال زيادة الأرباح المحققة من الاستثمار.

3- أهداف الاستثمار:

يعمل الاستثمار على تحقيق العديد من الأهداف سواء المالية منها أو الإنتاجية،مراعاة في هذا المخاطر الاستثمارية لعدم الوقوع فيها:

- تحقيق الأهداف العامة من خلال بيع السلع العامة للمستهلك وتوفير خدمات متميزة.
- تحقيق وتوفير مستوى مناسب من السيولة.
- المحافظة على قيمة المنتجات فقد تؤدي بعض السلع المستوردة من الخارج إلى حدوث تضخم وارد من الخارج بسبب ارتفاع أسعار المنتجات.
- تحقيق عائد إضافي عن طريق توظيف بعض الموارد بدلا من تركها عاطلة لدى البنك.
- التمكن من مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو الاعتمادات المفتوحة للعملاء.

4- محددات الاستثمار:

- سعر الفائدة.
- الكفاية الحدية لرأس المال.
- درجة المخاطرة.
- توفر السوق المالية الفعالة.
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ للاستثمار.
- توفر الوعي الادخاري والاستثماري.
- التقدم العلمي والتكنولوجي.

الفرع الثاني:عموميات حول الاستثمار في البنوك الإسلامية:

1- تعريف الاستثمار وفق الفكر الإسلامي:

الاستثمار في الفكر الإسلامي هو كل نشاط فردي أو اجتماعي، يتم من خلاله استكشاف الثروات والموارد التي خلقها الله في هذه الأرض، أو الحصول عليها وتوظيفها التوظيف الذي يؤدي إلى زيادتها ونمائها أو الانتفاع بها والمحافظة عليها بما لا يخالف أحكام الشريعة.[1]

- **تعريف 1:**يعرفه **أحمد شوقي دنيا:** على أنه " جهد رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها ".[2]

- **تعريف 2:**يعرف الاستثمار في جانبه الإسلامي على أنه توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادة في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية.

2- أهداف الاستثمار في البنوك الإسلامية:

تختلف أهداف الاستثمار وتتنوع لدى البنوك الإسلامية عما هي عليه في البنوك الربوية حيث يظهر ذلك في:

- يهدف إلى أصل ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي بالدرجة الأولى.
- التنمية الاقتصادية الشاملة والحرص عليها.
- تأمين السيولة الكافية للبنك وذلك بإيجاد احتياطات تمتاز بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية.
- إيجاد التوازن بين متطلبات البنك من سيولة نقدية تكون بصورة محتجزة، وسياسة الاحتياطات النقدية المقررة من البنك المركزي.[3]

---

[1]- إبراهيم عماري، مقال بعنوان " آليات الاستثمار الشرعي لأموال البنوك الإسلامية "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص 3.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، الطبعة 1، القاهرة، 2006،ص 392-393.

[3]- محمد سويلم إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص 538.

3- مزايا الاستثمار لدى البنوك الإسلامية:

يتميز الاستثمار بالعديد من المزايا نذكر منها:

- البعد عن استخدام أسعار الفائدة.
- تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة الاستثمارية.
- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف الأنشطة الاستثمارية للبنك .
- التعدد والتنوع بما يوفر أساليب تتناسب مع كافة الاحتياجات.
- إعطاء الأولوية في المشروعات على حسب الاحتياجات الحقيقة للمجتمع.[1]
- تنويع الاستثمارات من خلال عمليات المشاركات والمضاربات.

المطلب الثالث: طبيعة معايير القرار الاستثماري ومقوماته

إن عملية التفكير في اختيار مشروع استثماري تعتمد على ما إذا كان هذا المشروع يمثل اقتراحا استثماريا جيدا يمكن الخوض فيه وقبوله أو رفضه، فللوصول لهذا القرار يتعين على البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية القيام بدراسة كافية لجدوى هذا المشروع وصلاحيته من كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إلى جانب الحكم على العميل طالب التمويل والمشرف عليه، وعليه يجب الإلمام بالطرق والمعايير التي تستخدم في الحياة العلمية على النطاق الواسع والتي تتميز بالدقة والصحة من الناحية النظرية.

الفرع الأول: طبيعة معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية

1- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

1-1- تعريف دراسة الجدوى للمشروعات:

هي مجموعة من الأسس العلمية يتم بواسطتها تجميع البيانات، دراستها وتحليلها للتعرف على فائدة المشروع وجدواه وكذا الربح المتوقع منه، وتحديد مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، فتقوم هذه الدراسة على أساس معايير مالية للعوائد والتكاليف لفترات من الزمن بغرض تبني القرار الأفضل، فبذلك

[1]- محمد البلتاجي، بحث حول بناء نموذج محاسبي لوسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، الندوة الدولية نحو ترشيد ميزة البنوك الإسلامية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 3-5 سبتمبر، 2000،www.cbia.edu.kio.

تنطوي على بحث جدول هيكل التمويل الأمثل للمشروع فيطلق البعض عليها اسم دراسة الجدوى التمويلية نظرا لأهمية هذا الجانب لأي مؤسسة أو مشروع استثماري.[1]

2-1- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

إن عملية دراسة الجدوى الاقتصادية تمر عبر مراحل يمكن شرحها فيما يلي:

- **دراسة الجدوى المبدئية:**وهي عبارة عن نظرة ومسح أولي لمجالات الاستثمار

ومخاطره بغرض إظهار الصعوبات والعراقيل التي من الممكن أن تواجه المشروع وقدرته على التصدي لها وتجاوزها إن أمكن، إلى جانب تقديمها تقديرات تقريبية واستنتاجات منطقية بشأن المعدلات المتوقعة للمخاطر مقابل معدلات المتوقعة للعوائد.[2]

فهي تهتم بمدى الحاجة إلى منتجات المشروع إلى جانب الموانع الجوهرية التي تقف بوجه المشروع، مثل الموانع القانونية والتشريعية، أيضا اهتمامها بمدى توفر المواد الأولية والمستلزمات الخاصة بالإنتاج وهذا لتحقيق مستويات مقبولة في الربح وتجنب التكاليف المرتفعة التي يتم تحملها في دراسة الجدوى التفصيلية.

- **دراسة الجدوى التفصيلية:**هي تكميل لما تم البدء فيه في دراسة الجدوى المبدئية حيث في هذا القسم من دراسة الجدوى تتم فيه الدراسة بشكل دقيق ومعمق وأكثر تحليل وهذا من ناحية الجدوى التسويقية والجدوى الفنية وكذا الجدوى التمويلية.

- ✓ **دراسة الجدوى التسويقية:**تعتبر من أهم جوانب الدراسة التفصيلية للمشروع وغرضها الحكم على جدوى المشروع الاستثماري من ناحية الإيرادات المتوقعة، حيث لا يمكن للمستثمر أن يقوم بإنتاج حجم معين من المنتجات دون العلم المسبق بمدى استيعاب السوق لمنتجاته.[3]
- ✓ **دراسة الجدوى الفنية:** وهي دراسة المشروع من الناحية الهندسية والفنية كاختيار الموقع الملائم والتكنولوجيا المستخدمة والمناسبة وكذا تحديد المتطلبات والمستلزمات الضرورية للمشروع، أيضا معرفة الآثار البيئية للمشروع وتقدير العمر الاقتصادي والتكاليف الرأسمالية

---

[1]- عاطف وليم اندرواس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات والقواعد والعايير، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007، ص 362.

[2]- هويشار معروف، دراسة الجدوى وآليات تقييم المشروعات، دار الصفاء، ط 1، عمان، 2009، ص 40.

[3]- محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، ط 1، بيروت، ص ص 37/36.

له، يتم بواسطة هذه الدراسة التوصل للقرار الاستثماري يقضي إما بالتخلي عن المشروع وإما الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.[1]

- ✓ **دراسة الجدوى التمويلية:** تبدأ هذه المرحلة باقتراح هيكل تمويلي مالي مناسب للمشروع بناءا على المصادر المالية المتاحة من الميزانيات وجداول الحسابات، فإن كان هذا المشروع قابل للتمويل تنتهي الدراسة بإعداد القوائم المالية له، وإذا كان غير قابل لذلك نبدأ بدراسة أخرى مفادها تقليص الفجوى بين الأموال المطلوبة والإمكانيات المتاحة.

و مما سبق ذكره يمكن لنا استخلاص مراحل دراسة الجدوى في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

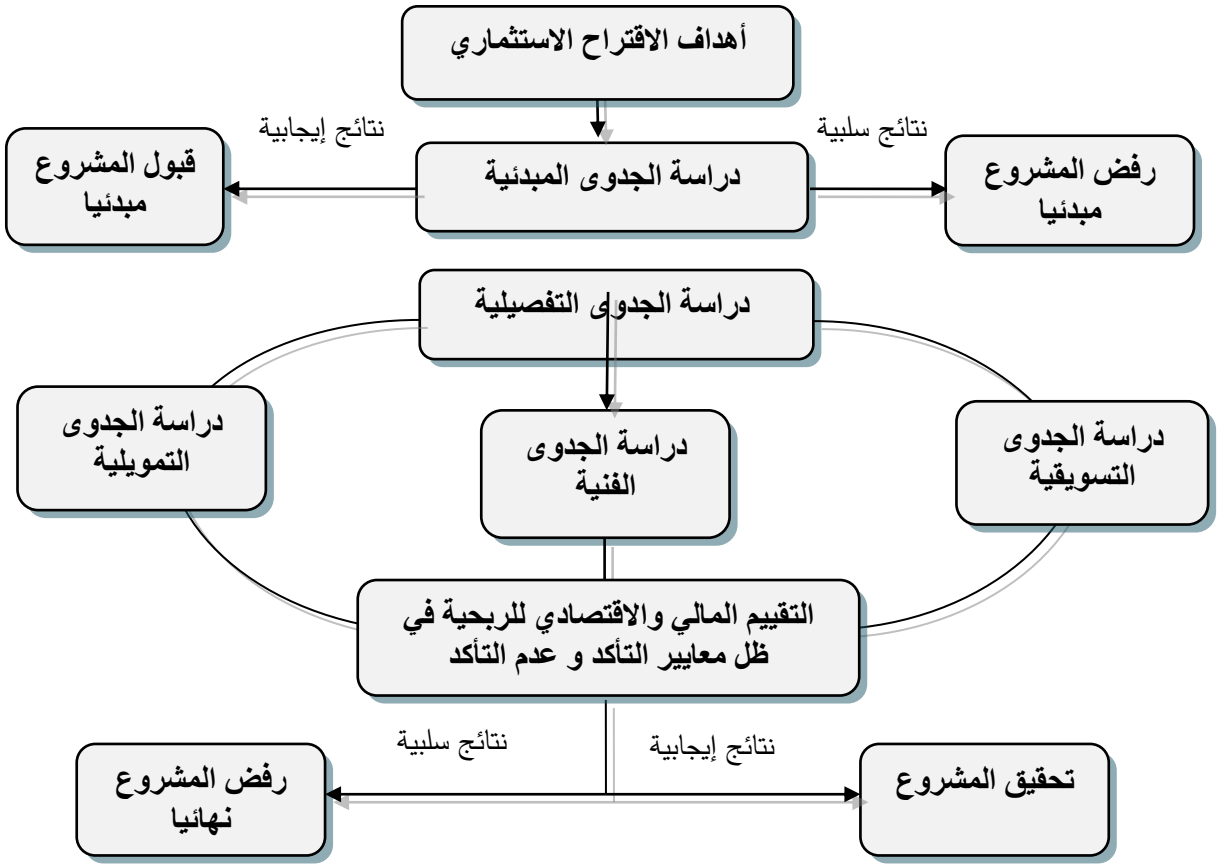

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم لمشاريع أسس –إجراءات – حالات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص 14.

[1]- الشواربي محمد عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، 2002، ص 376.

2- معايير التقييم المالي والاقتصادي للربحية في ظل معايير التأكد وعدم التأكد:

تعتمد عملية التقييم المالي على التدفقات النقدية التقديرية والبدائل الاستثمارية للمشروع المقترح، لهذا وجب التعرف على هذه التدفقات قبل التطرق إلى معرفة أهم المعايير الموضوعية التي تعتمدها البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

- **التدفقات النقدية:**تشمل الأموال الداخلة لصندوق المشروع وكذا الأموال الخارجة

من الصندوق ويمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
– رأس مال المدفوع	– الأرباح الموزعة
– الاحتياطات	– الأجور والمرتبات
– الأرباح	– مستلزمات التشغيل
– المبيعات النقدية	– شراء الأصول
– أصول مباعة	– المساعدات الاجتماعية الممنوحة للغير
– الدعم الحكومي	– التعويضات المدفوعة
– الهبات والمنح	

المصدر: محسن أحمد الخضيري، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الدار الفنية، مصر، 1991، ص 183.

2-1- معايير تقييم الاستثمارات في حالة التأكد:

إن عملية تقييم المشروعات الاستثمارية في هذا الجانب تقوم على مجموعة من المعايير يمكن تقسيمها إلى معايير تقييم مخصومة والأخرى غير مخصومة.

- ✓ **معايير التقييم الغير مخصومة:**وهي المعايير التي لا تأخذ الامتداد الزمني الكامل للمشروع أي الغير معدلة بالوقت وهي:
  - **معيار فترة الاسترداد:**يعتبر معيار فترة الاسترداد من أبسط المعايير المستخدمة

كما أنه سائد الاستخدام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ففترة الاسترداد هنا يقصد بها المدة الضرورية لاسترجاع رأس مال المستثمر من خلال العوائد المنتظرة منه مقابل قيامه بالمشروع.[1]

[1]- كاظم جاسم العبساوي، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، 2011، ص 118.

تحسب قيمة فترة الاسترداد في حالة ثبات التدفقات النقدية وفق العلاقة التالية:

فترة الاسترداد = تكلفة الاستثمار الأصلي / التدفقات النقدية السنوية

أما في حالة اختلاف التدفقات النقدية السنوية يمكن حساب فترة الاسترداد بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوي مع الاستثمار الأصلي.

- **معيار معدل العائد المحاسبي:**يحسب هذا المعدل بالنسبة للأموال المساهمة في المنشأة أو الاستثمارات الكلية.

فهو عبارة عن نسبة صافي الربح إلى رأس المال للمستثمر فصافي الربح هنا يتشكل بعد طرح كل أنواع التكاليف وأقساط الإهتلاكات كافة ويتم حسابه وفق الطريقة التالية:[1]

معدل العائد المحاسبي = (متوسط الربح الصافي السنوي / قيمة الاستثمار السنوي)×100

- ✓ **معايير التقييم المخصومة:**تسمى هذه المعايير بالمعايير الاقتصادية، فهي تأخذ بعين الاعتبار زمن الحصول على التدفقات النقدية والأرباح، وتضم:
- **معيار صافي القيمة الحالية:** وهو الفرق بين القيمة المالية للتدفقات النقدية

الداخلية للمشروع والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:[2]

في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية:

$$VAN = \sum F_1 / (1+K) _ F_0$$

حيث:

- VAN = صافي القيمة الحالية
- F_1 =التدفقات النقدية السنوية
- F_0 =التكلفة الأولية (الاستثمار الأولي)
- K = معدل الخصم

[1]- طلال كيداوي، إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ط 1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 64.

[2]- يحي عبد الغني أبو الفتح، أسس وإجراءات دراسة الجدوى للمشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 331.

في حالة تساوي التدفقات النقدية:

$$VAN = CF_i(1_(1+ i)^{-n} /i)_ I_0$$

حيث أن:

- VAN = صافي القيمة الحالية
- CF_i =التدفقات النقدية السنوية الصافية
- I_0 =التكلفة الأولية
- i = معدل الفائدة أو معدل الخصم
- n = العمر الإنتاجي للمشروع

- **معيار مؤشر الربحية:**يمثل نسبة المنافع إلى التكاليف حيث يوضح القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة لكل وحدة نقدية مستثمرة في الفرص الاستثمارية المتاحة.[1]

مؤشر الربحية = صافي القيمة الحالية / القيمة الحالية للتدفقات الخارجية

- **معيار معدل العائد الداخلي:**يعرف بأنه سعر الخصم الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية مساوية للصفر، فهو المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية الخارجية، كما يعبر عن الحد الأدنى من العائد على رأس مال المستثمر والذي يحتاجه المشروع ويحسب بالطريقة التالية:

$$TRI = K_1 + ((k_2 _ k_1) \times VAN_1) / VAN_1 + VAN_2$$

حيث:

- TAI= معدل العائد الداخلي
- K_2 =سعر الخصم الأعلى
- K_1 =سعر الخصم الأدنى
- Van_1 = صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى
- Van_2 = صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى

[1]- ولد محمد الأمين محمد، دراسة الجدوى التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص ص 163 /164.

2-2- معايير تقييم الاستثمارات في حالة عدم التأكد:

ومن أهم المعايير المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل عدم التأكد نجد تحليل الحساسية وشجرة القرار.

- **معيار تحليل حساسية المشروع:** ويقصد به مدى حساسية المشروع للتغيير الذي يطرأ على العوامل المختلفة، فهو أسلوب يبين كيفية تأثر صافي القيمة الحالية أو ربحية المشروع بتغير أحد عناصر المشروع وبثبات أخرى، مثل تغير نسبة الطاقة التشغيلية وغيرها من التغيرات التي تؤثر على إنتاجية المشروع.[1]
- **معيار شجرة القرار:** وهي شكل بياني يوضح تتابع القرارات المتوقعة في ظل الحالات الممكنة، حيث تتكون شجرة القرار هذه من فروع كل فرع منها بديل من البدائل المعروضة وكل فرع يتفرع هو الأخر إلى عدة فروع تابعة والتي تمثل الأحداث المتوقعة، ففي حالة التكاليف يكون الاختيار للبديل الذي يحقق أقل تكلفة ممكنة.[2]

فمما سبق ذكره من ناحية مختلف المعايير التي يقوم على أساسها التقييم المالي للمشاريع نجد أن هذه المعايير المتبعة في أغلب البنوك التجارية التقليدية تعتبر مماثلة للمعايير المتخذة في البنوك الإسلامية،وقائمة على نفس الأهداف المراد الوصول إليها، والتي من أهمها اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة وسليمة تؤول في الأخير إلى الربحية.

الفرع الثاني: القرار الاستثماري ومقوماته في البنوك التجارية

يعد القرار الاستثماري المتخذ من قبل البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية في غاية الأهمية كونه مرتبط بأعمال هذه البنوك في المستقبل، فقيام مختلف المشروعات الاستثمارية يتطلب من البنوك جمع قدر كافي من المعلومات والبيانات والقيام بالعديد من الدراسات التي تخولها فيما بعد لاتخاذ القرار الاستثماري السليم.

فالقرار الاستثماري يكمن في التوظيف والاستخدام الأمثل لرأس المال، فالاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات والثروة المجمعة نحو الاستخدام المنتج، الذي بدوره يمكن أن يسد الحاجات الاقتصادية

[1]- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار البازوري، عمان، 2010، ص 334.
[2]- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 2012، ص ص 88/86.

وفي نفس الوقت ينتظر منه عوائد، فكلما كان القرار رشيد ومثالي كلما حقق ذلك عوائد كبيرة وبمعدلات مخاطرة اقل.[1]

1- مقومات القرار الاستثماري في البنوك التجارية:نجد في هذا الجانب العديد من الاستراتيجيات التي تتحكم في مقومات القرار الاستثماري كإستراتيجية الملائمة للاستثمار والتي تختلف باختلاف أولوية الاستثمار، برغم من تأثرها بعدة عوامل أهمها الربحية، السيولة و الأمان، والتي تعتبر بمثابة أهداف يسعى لها البنك سواء كان تقليدي أو إسلامي، فالربحية تعتمد بصورة خاصة على معدل العائد، أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

1-1- الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار:

عند اتخاذ القرار الاستثماري لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسين وهما:

العامل الأول:أن يعتمد القرار الاستثماري على أسس علمية لا تتحقق إلا بـ:

- تحديد الهدف الرئيسي والأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.
- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

العامل الثاني:يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.
- مبدأ الخبرة والتأهيل.
- مبدأ الملائمة وهذا فيما يخص اختيار المجال الاستثماري المناسب.
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

2- خطوات اتخاذ القرار الاستثماري في البنوك التجارية:

- تحديد الهدف الاستثماري.
- جمع المعلومات والبيانات التي تتحكم في اتخاذ القرار.
- تقييم العوائد المتعلقة من كل بديل من البدائل الاستثمارية.
- اختيار البديل المناسب الذي يحقق الأهداف الموضوعة مسبقا.

[1]- طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 15.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الدراسة 1 : مذكرة ماجستير لحسان حكيم تحت عنوان " دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية " دراسة تطبيقية في مؤسسةG.M.D La Belle تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر (2005 -2006) :

نجد أن الباحث في هذه الدراسة قد اعتمد على إشكالية جاء في مفادها " **ما هي الدراسات السابقة لمشروع استثماري، وما هي المعايير المستعملة في تقييمه تجاريا وقوميا ؟**" قد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز معظم الدراسات السابقة لمشروع استثماري والمعايير المستعملة في تقييمه، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من المعلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، وهذا نظرا للأهمية التي اكتسبتها عملية تقييم المشروعات ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان.

قد اختار الباحث مؤسسة G.M.D La Belle كعينة للدراسة في بحثه والتي توصل من خلالها على نتائج مختلفة، كتحديد الموقع الخاص بالمشروع يتم على ضوء عدة عوامل اقتصادية منها وغير اقتصادية،كما أن تحديد تكلفة المشروع تتم على صعيد عدة معطيات من الناحية الفنية، إلى جانب تحديد مصدر التمويل الأفضل والأمثل للمشروع يتم بالأخذ بعين الاعتبار الأموال المراد تمويلها وتكلفة تلك الأموال المقترضة، أما بالنسبة للمشاريع الحكومية يأخذ بعين الاعتبار الأثر القومي لها ومدى ربح المجتمع من المشروع.

الدراسة 2 : مذكرة ماستر لموسى رحماني وبن إبراهيم الغالي بعنوان " القرار التمويلي في البنوك الإسلامية " ، تخصص العلوم اقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة (2004-2005):

جاءت هذه الدراسة لتوضيح أبعاد القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية وهذا لما نجده في صياغة الإشكالية العامة لهذا البحث والتي جاءت على شكل " **ما هي أبعاد القرار التمويلي في البنوك الإسلامية والضوابط والمعايير التي تحكمها** ؟ "، حيث أظهرت أن المصارف الإسلامية تملك توجه فكري خاص بها يختلف تمام الاختلاف عما هو عليه الفكر الاقتصادي الربوي، إذ تسعى البنوك الإسلامية إلى توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية، كما سلطت الضوء على مختلف المعايير التي قد

شاعت في الأوساط الاقتصادية الغربية أن السلوك الاقتصادي يخضع كما هو متصور إلى المعايير العلمية فقط، وهذه المعايير تقع خارج نطاق المعايير الخلقية الإسلامية ولا علاقة لها بها، وفي جانب آخر ركزت على أن القرار التمويلي في البنوك الإسلامية يتميز بارتباطه بالشريعة بشكل عام كما أنه يربط جميع أهدافه وضوابطه بالمنهج الرباني، ليتوصل الباحثين في الأخير إلى النتيجة التي مفادها أن البعد الأخلاقي في البنوك الإسلامية يعد أهم الأسس التي تقوم عليها في معاملاتها مع العميل، إضافة إلى معايير تقنية أخرى.

الدراسة 3 : أطروحة دكتوراه لتمجغدين نور الدين تحت عنوان " دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص "- دراسة تطبيقية في منطقة الجنوب الشرقي ،تخصص العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة (2018-2019) :

جاءت إشكالية الأطروحة في الشكل التالي " **ما مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الجزائر، وما هو واقع الاهتمام بهذه الدراسات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي** "، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إظهار وتحديد دور دراسات الجدوى في تقييم وتمويل المشروعات ومدى الأهمية التي يوليها المستثمر لهذه الدراسات، كما أظهر مدى الارتباط بين استخدام هذه الدراسات ونجاح المشروعات وكذا تطرق إلى توضيح أهم الأسباب التي تعيق إعداد واستخدام دراسات الجدول في بعض المشروعات الأخرى، اعتمد الباحث من أجل هذه الأهداف على إجراء استبيانات وكذلك بعض المقابلات المدعومة بقراءات تحليلية في هذا الموضوع.

الدراسة 4 : أطروحة دكتوراه لسليم بن أحمون بعنوان " الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية " ، تخصص محاسبة ،جامعة بسكرة (2017-2018) :

جاء الباحث بإشكالية مضمونها " **ما تأثير الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ؟"، هدف من خلالها إلى تسليط الضوء على أهمية القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية لما لها تأثير بالغ في تحقيق الأهداف المسطرة لها، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للقوائم المالية ذات الجودة والمصرح بها من قبل المؤسسة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية اتخاذ القرار الاستثماري بدقة مراعاة في ذلك المعايير المحاسبية

الدولية والنظام المحاسبي المالي، مستخدما الباحث في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي لعرض مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع.

الدراسة 5 : مذكرة ماجستير لناصر الدين ديملي تحت عنوان " أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية –دراسة تطبيقية على سوق دبي "،تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة المدية (2009–2010) :

إن الهدف من هذا البحث دراسة الإفصاح الشامل لمختلف المعلومات المحاسبية التي تعمل على التأثير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، وكذا توضيح مدى مساعدة هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار السليم، ليتوصل الباحث فيما بعد إلى أن القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يتأثر بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية السابقة الذكر والمفصح عنها من طرف المؤسسات المدرجة في السوق.

الدراسة 6: مذكرة ماجستير لمهري عبد المالك بعنوان " دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري – دراسة حالة الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب" ، تخصص إدارة وتسيير المشروع ،جامعة تبسة (2013/2012) :

قدمت الدراسة بإشكالية كان مفادها " **إلى أي مدى تساهم دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري؟** " والتي سمحت بتوضيح الإطار النظري لدراسة الجدوى والطرق المستخدمة في تقييم الجانب المالي ومدى مساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقابلة كأداة لجمع المعلومات إلى جانب توصله إلى مرحلة الدراسة المالية والتي تعتبر أهم نقطة يتوقف عندها تنفيذ المشروع من عدمه مبينا أهمية دراسة الجدوى كونها ركيزة المشروع الاستثماري مهما كان حجمه.

الدراسة 7 : مذكرة ماجستير لعلي توبين " دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل – دراسة حالة – مؤسسة (EFB) "2018:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور دراسات الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية وهذا من خلال الاعتماد على المعايير التي تبين الوضعية الحالية وكذا المستقبلية للمشروع، تم أخذ مؤسسة EUREL LA FERME DU BONHEUR كعينة لدراسة الحالة من طرف بنك القرض الشعبي الوطني

حيث ساهمت الدراسة المنجزة إلى ترشيد القرار من طرف البنك فيما يخص قبول أو رفض طلب التمويل، تم العمل بالمنهج التحليلي في الدراسة،كما أنها ساعدت في إظهار أن دراسة الجدوى من أهم الضمانات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لاتخاذ قراراتها الاستثمارية كونها تعطي صورة واضحة ودقيقة عن مختلف جوانب المشروع والعوائد الممكنة منه، باستعمال مجموعة من معايير التقييم في حالة التأكد وعدم التأكد.

الدراسة 8 : مقال منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي لأحمد مصطفى عفيفي بعنوان " معايير استثمار الأموال في الإسلام " ، العدد 170 جوان 1995.

الدراسة 9 : مقال لحسين محمد حسين سمحان " معايير التمويل والاستثمار والمصارف الإسلامية "

منشور بمجلة الدراسات لمالية والمصرفية، الأردن، العدد 2، جوان 1996.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

Thomas R.Robinson , CFA/HenineGreuning ,CFA/Eliane Henry , CFA and Michael A.Broihahn , CFA/International Financial Statement Analysais,Forewoed by sir David Tweedie , Chairman , International Accounting Standards Board , John Wileyed Sons , Canada , 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التدفقات النقدية وهذا بغرض معرفة قدرة الشركة في توليد ما يكفي من النقد لعملياتها والمضي قدما في استثماراتها الجديدة،حيث أن الاستثمار وبيع الأصول النقدية من أهم عناصر توليد النقد، كما هدفت الدراسة إلى إبراز التقييم العام حول الشركة فيما يخص السيولة و إظهار كيفية التقييم من عدة جوانب، إلى جانب اعتماد الباحث في هذه الدراسة على جميع جوانب التدفقات المالية ودراسات الجدوى الخاصة بالشركة للحصول على المعلومات التي يمكن مع مرور الوقت أن تظهر أداء الشركة وآفاقها المستقبلية.

Abdallah Boughaba , Analyse et évaluation de Projets , Berti Edition , imprimé en France ,Paris 1999.

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى الاطلاع وتوضيح كافة جوانب القرار الاستثماري وكذا الاستثمار وتعاريفه المختلفة، سواء من الناحية المحاسبية أو الاقتصادية أو المالية، كما أوضح أهمية القرار الاستثماري لما يحققه من عوائد كبيرة، كما وصفه من جانب أخر أنه مشكلة معقدة يصعب تحديدها كميا لما عليه الاستثمار من عوامل ومعايير مختلفة تتحكم فيه وبالتالي التحكم في هذا القرار .

Sylive De Coussergues , Gestion De La Banque ,3éme Edition ,Dunod-Paris ,2003.

هدفت هذه الدراسة التي إبراز دور البنوك ومدى أهميتها في الاقتصاديات المعاصرة، كما قدمت البيئة السوقية للبنك في سياق وجود العولمة والتنظيم وزيادة المنافسات، إلى جانب تطرق الباحث إلى مختلفة الإدارات المتواجدة ضمن البنك كالرقابة المالية وكذا إدارة المخاطر، ليوضح فيما بعد دور الشركاء وأصحاب رأس المال في عمليات منح القروض وتمويل خزينة البنك وكذا مواجهتهم باستمرار لعملية اتخاذ القرار في المستقبل المحفوف بالمخاطر.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من خلال كل ما تم استعراضه من الدراسات والأبحاث السابقة الذكر والتي قد تناولت بعض من أجزاء الموضوع وبعض من المتغيرات، فنجد أن هذه الدراسة قد اتفقت وتشابهت مع بعض كونها تصب في سياق دراسة الجدوى في البنوك وكذا عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد من ناحية المضمون والمفهوم، إلى جانب أنهم يتبعان المنهج الوصفي التحليلي في هذا، أما في جديد دراستنا هذه قد قمنا دراسة تحليلية مقارنة حول عملية اتخاذ القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية وما يقابلها في البنوك التجارية التقليدية، كما أن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة الواقع العلمي لدراسة الجدوى مع الواقع العملي لتطبيق دراسة الجدوى في البنوك التجارية

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل وإلى تقديم نظري للمؤسسات المالية التجارية التقليدية وكذا الإسلامية منها، إلى جانب عرض مختلف جوانب الاستثمار من المنظور الفكري التقليدي والإسلامي، أيضا تطرقنا إلى معرفة المعايير الاستثمارية المتحكمة في القرار الاستثماري والتي تعتبر ركيزة لدراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع الاستثمارية وهذا في المبحث الأول.

أما في المبحث الثاني تم عرض مختلف الدراسات الخاصة والمتعلقة بموضوع الدراسة وكذا مقارنتها بالدراسة الحالية.

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لتقييم معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري

BNA وكالة تقرت

تمهيد:

بعد عرضنا إلى الدراسة النظرية والتي كانت حول معايير تقييم القرار للمشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية التقليدية منها والإسلامية، في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الدراسة التطبيقية في البنك الوطني الجزائري BNA لوكالة تقرت وكذا بنك السلام الخاص بوكالة ورقلة، ومقارنة مختلف المعايير القائمة في اتخاذ القرار الاستثماري لكلا البنكين .

لذلك سنقوم بدراسة قرض لعميل طالب الاستثمار لغرض مشروع خاص وسنتناوله بالدراسة والتحليل،حيث نطبق عليه معايير تقييم المشروعات المذكورة سابقا وعلى أساسها يتم اتخاذ قرار منح هذا القرض.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين احدهم خاص بمنهج الدراسة والذي يحوي على مطلبين، الأول متعلق بتقديم والتعريف بالبنكين محل الدراسة، أما الثاني يخص الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليلنا لهذه الدراسة، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى نتائج الدراسة في مطلب وإلى مناقشة هذه النتائج في مطلب آخر.

المبحث الأول:منهجية الدراسة

سنحاول في هذا الجانب تقديم بطاقة تعريفية حول عينتين من المصارف التجارية الأولى تقليدية وهي البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت والأخرى إسلامية وتمثلت في بنك السلام التابع لوكالة ورقلة، حيث سنقوم بتوضيح كيفية إنجاز الدراسة عن طريق تحديد المتغيرات وكيفية قياسها إلى جانب جمع المعطيات توضيح كيفية تلخيصها وكذا شرح الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول:تقديم البنكين محل الدراسة

الفرع الأول:تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

1- تعريف البنك الوطني الجزائري BNA:

يعد البنك الوطني الجزائري BNA مؤسسة عمومية اقتصادية مالية تقوم باستقبال الودائع وتهتم بمنح القروض بكل أشكالها ولمختلف القطاعات، أنشئ البنك بعد أن تم تأميم النظام البنكي الجزائري في 13 جوان 1966 بالجزائر العاصمة، وكان بذلك أول بنك تجاري وطني بالجزائر المستقلة، إلى جانب اعتباره أول بنك حائز على الاعتماد بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995.[1]

مارس البنك كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية إلى جانب تخصصه في تمويل القطاع الزراعي وفتح فرع جديد متخصص في التنمية الريفية ومهمته الأولى والأساسية التكفل بتمويل وتطوير المجال الفلاحي، وهذا بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA في 1982.

رافق البنك الوطني الجزائري BNA كل شخص طبيعي ومعنوي منذ إنشائه، حيث في جوان 2018 تم رفع رأس مال البنك من 41600 مليار دينار جزائري إلى150000 دينار جزائري وهذا ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط وأصبح بحوزته أكثر من 2,7 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، يتسع البنك إلى 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني إجمالي موظفيها أكثر من 5000 إلى جانب 20 مديرية جهوية.

من بين هذه الوكالات نجد وكالة تقرت والتي تعتبر محل الدراسة، تم إنشائها وفقا للقانون 1/88 بتاريخ 12-01-1988 وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري المطبق على البنوك والقرض،يهدف البنك إلى الربح وهذا بقيامه بممارسة التجارة بالنقود الملموسة وكذا المكتوبة، كما يقوم بالعديد من النشاطات في مختلف المجالات كونه بنك تجاري وبالتالي بنك الودائع، إلى جانب قيامه بعمليات التبادل والقروض في إطار التشريعات والأنظمة المتفق عليها سواء داخل أو خارج البلد.

[1]- الموقع الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNAwww.bna.dz

2- الهيكل التنظيمي لبنك البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت:

يقوم البنك على هيكل تنظيمي محكم يخوله إلى ممارسة نشاطه وتحقيق تنسيق بين مختلف المصالح بغية تحقيق الأهداف المتطلع لها بداية من المدير إلى مختلف المصالح ومنه نجد:

- **المدير**:وهو المسؤول المباشر الأول على الوكالة أمام المديرية الجهوية والعامة من مهامه :
  - السهر على تطبيق القرارات القانونية على مستوى الوكالة.
  - استقبال طلبات القروض ودراستها ومناقشتها واتخاذ القرار بشأنها.
  - السعي على توسيع دائرة المتعاملين مع الوكالة والتطور التجاري لها.
- **نائب المدير**:يعمل على الإشراف على المصالح المتواجدة داخل البنك ومتابعة العمال والموظفين وكذا مراقبة نشاط الاستغلال للوكالة.
- **مصلحة الإدارة**:تضم كافة الأشخاص المعنويين بالبنك من مدير وسكريتاريا وموظفين بنكيين وشبه بنكيين (حراس، أعوان الأمن، عمال في إطار عقود ما قبل التشغيل والسائقين).
- **مصلحة الصندوق**:يشرف عليها رئيس المصلحة تعمل على جلب وتحصيل النقود وتوظيفها وكذا منحها والقيام بمختلف العمليات البنكية، إلى جانب معالجة الأخطار في حالة وقوعها.
- **مصلحة المعاملات مع الخارج**:وتضم قسم التجارة الخارجية والمبادلات بالعملة الصعبة.
- **مصلحة الالتزامات**:يتم في هذه المصلحة استقبال طلبات التمويل والتزام البنك بتقديم القروض، كما يتم داخل هذه المصلحة دراسة ملفات طلب العملاء للقروض وتحليلها بواسطة المتخصصين والمكلفين بدراسة الجدوى.

ونجد أيضا العديد من الأقسام تابعة لهذه المصلحة منها:[1]

- ✓ قسم الشؤون القانونية والمنازعات.
- ✓ قسم دراسة وتحليل الأخطار والتنشيط التجاري.
- ✓ قسم الاستغلال ومتابعة استخدامات القروض.
- ✓ قسم الإحصاءات الدورية.

[1]- رئيس مصلحة الالتزامات بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لبنك البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت

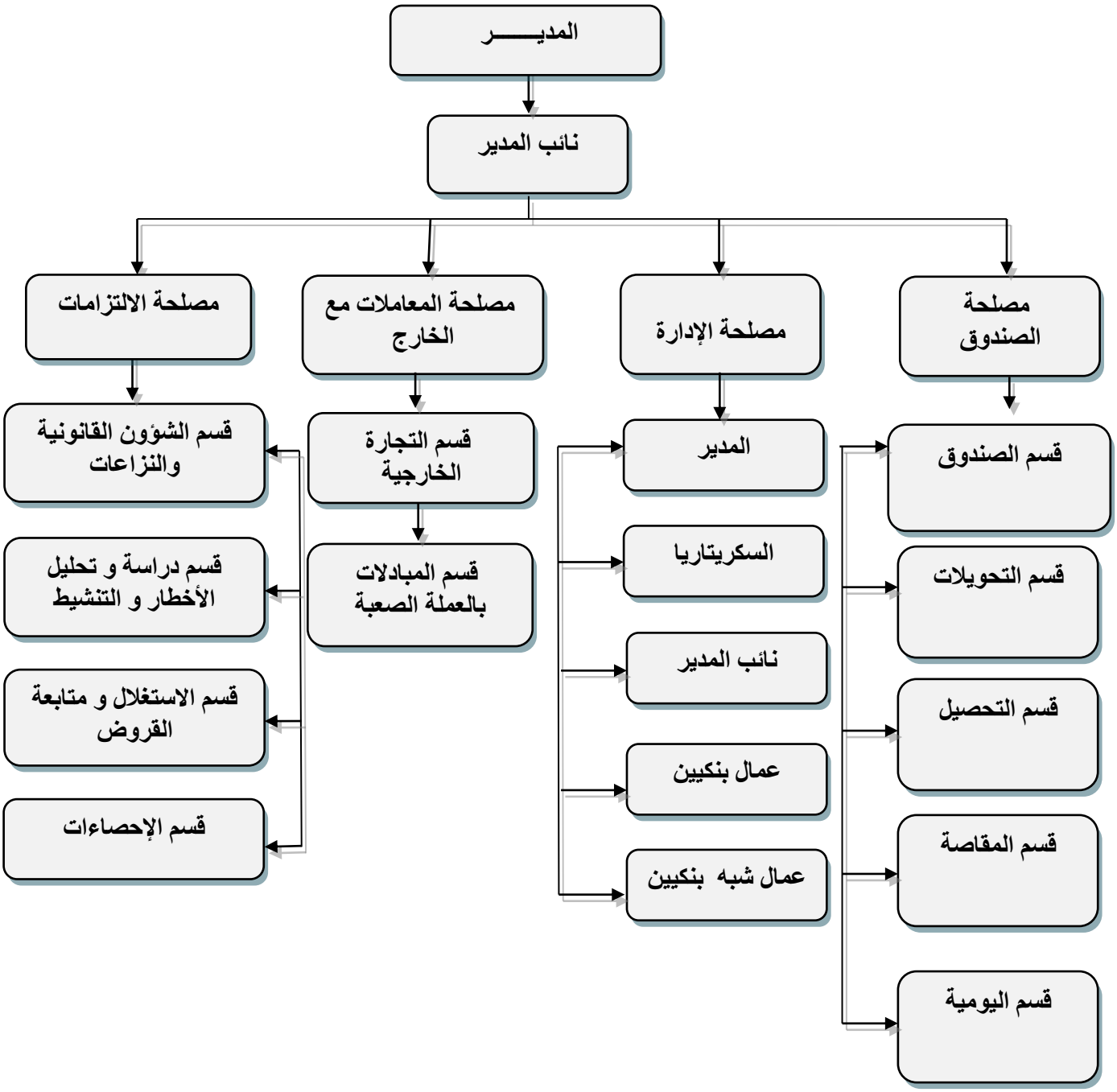

المصدر:الموقع الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الثاني: تقديم بنك السلام وكالة

1- التعريف ببنك السلام:

يعد مصرف السلام ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، فهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وقائم على أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملاته، تم اعتماده في سبتمبر 2008 من قبل بنك الجزائر برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري، ومن أهم تطلعاته العمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين وكذا المستثمرين، وبهذا يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990.[1]

يضم المصرف 18 فرع موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، من بينها فرع ورقلة والذي قد تم افتتاحه في 1 -03 - 2018 والكائن مقره بحي الشرفة طريق الوطني رقم 49 ورقلة، معززا بذلك مكانته كبنك شامل يقدم خدمات ومنتجات تتوافق وتعاليم الشريعة الإسلامية بتموقعه التدريجي في جميع أنحاء الجزائر، وبطرح خدماته ومهامه والتي تتماشى وتتلاءم مع غايات العملاء على صعيد تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة ومعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف، وكذا اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات والمساهمين على حد السواء .

2- الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة ورقلة: يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك لسلام وكالة ورقلة.

[1]- موقع بنك السلام www.alsalamalgeria.com

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة- ورقلة

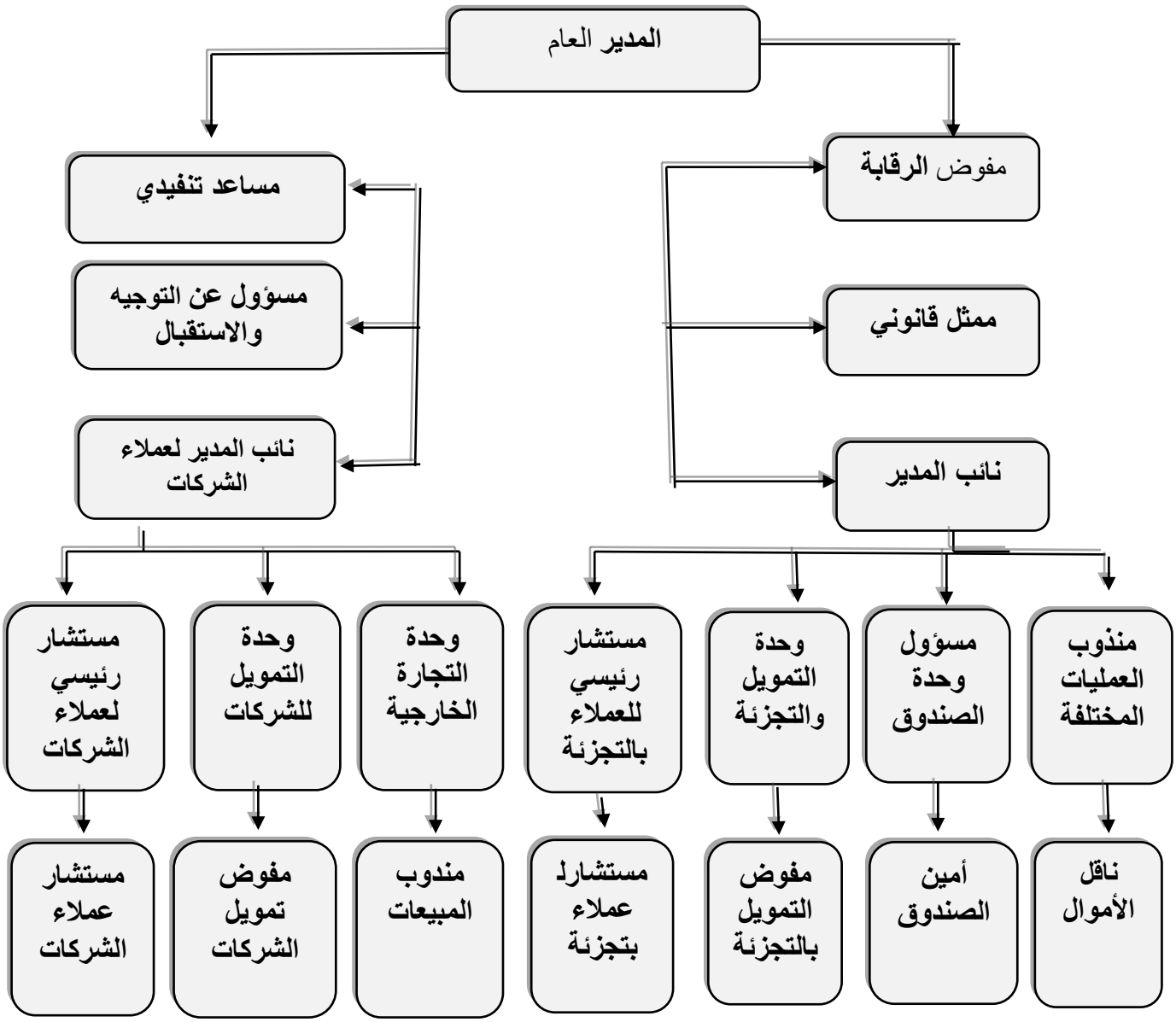

المصدر:الموقع الخاص ببنك السلام

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

الفرع الأول: الطريقة

1- اختيار عينة الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة بالبنوك التجارية وهذا راجع لطبيعة الموضوع وخصوصيته ولمعرفة كيفية اتخاذ القرار الاستثماري وتقييم معاييره، وعلى هذا الأساس تم اختيار البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام الجزائري كعينتين لإسقاط المفاهيم حولهم ومقارنة كيفية تقييم معايير القرار الاستثماري على مستوى كل بنك

2- طرق جمع المعلومات:

قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة عن طريق إجراء تربص تطبيقي على مستوى كلا الوكالتين، إلى جانب زيارة الموقع الرسمي للبنكين للحصول على البيانات والتقارير السنوية.

3- المعطيات المجمعة:

من خلال التربص المجرى مع مسؤول مصلحة الالتزامات تم العمل على دراسة جدوى لملف عميل طالب لقرض استثماري من البنك الوطني الجزائري BNA، ومن خلال هذه الدراسة تم جمع المعلومات والملاحق المتعلقة بالدراسة إلى جانب الحصول على القوائم المالية الختامية الخاصة بالبنكين وهذا من خلال التقارير السنوية الخاصة بالبنكين والمتواجدة في الموقع الخاص بكل بنك والمتمثلة في:

- ✓ الميزانيات الخاصة ببنك السلام لسنوات الدراسة 2019/2018/2017.
- ✓ الميزانيات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA لسنوات الدراسة 2019/2018/2017
- ✓ جدول حسابات النتائج لكلا البنكين.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف التعرف على الموضوع بدقة إلى جانب قيامنا بدراسة حالة عن طريق إجراء تربص تطبيقي على مستوى كلا البنكين لمدة شهر،إلى جانب معالجتنا للقوائم والبيانات تطرقنا بواسطتها إلى تحليل ودراسة التقارير المالية الخاصة بالبنكين محل الدراسة وكذا الإطلاع على المشاريع التي تم تمويلها من قبل البنك وأيضا أخذ فكرة عامة حول المشاريع المحققة خلال سنوات الدراسة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسستين.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم أهم النتائج المتوصل إليها من خلال فترة التربص بخصوص دراسة ملف العميل الطالب لقرض استثماري من قبل البنك الوطني الجزائري BNA، وعرضها وكذا مناقشتها .

المطلب الأول: نتائج الدراسة

يقوم بنك BNA مثله مثل البنوك التقليدية الأخرى بعملية اتخاذ القرار الاستثماري، حيث يتبع في ذلك مجموعة من الخطوات للوصول إلى القرار السليم معتمدا على معايير ثابتة من أجل الموافقة على طلب الاستثمار الذي يعود بالربح لصاحبه وللبنك أيضا.

1- تكوين ملف القرض:

يتكون ملف القرض الاستثماري من:

1-1 **– الطلب الخطي للقرض:**وهو الطلب الذي يتقدم به العميل إلى المؤسسة المالية لطلب القرض حيث يتضمن مجموعة من المعلومات المختلفة ومنها:

- **التاريخ:** والذي يجب أن يكون محين أي في الوقت الحالي.
- **رقم الحساب:** وهذا بعد قيام العميل بعملية التوطين البنكي داخل هذه المؤسسة كخطوة أولى للحصول عليه .
- **معلومات المؤسسة أو الشخص طالبة للقرض**
- **موضوع القرض:**وهنا يذكر نوع القرض المطلوب والقيمة المرادة والغاية منه.

1-2- الملف الإداري:نجد فيه كافة المعلومات الشخصية للعميل أو المؤسسة الطالبة للقرض.

1-3- الملف المالي:والذي يحتوي على:

- الميزانية الجبائية لمدة 3 سنوات.
- الميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة وهذا لمدة 5 سنوات.
- شهادات الوضعية المالية اتجاه المؤسسات المالية للدولة (..CNAS- CASNOS- TAX).
- دراسة تقنية للمشروع.

2- مراحل دراسة جدوى لمشروع ممول من طرف البنك الوطني الجزائري BNA:

إن عملية منح القروض لغرض الاستثمار تمر بالعديد من الدراسات التقنية و الاقتصادية، وفي هذا الجانب سيتم التطرق باختصار للمعلومات الخاصة بالمؤسسة، و من ثم الدراسة الاقتصادية من الناحية المالية للمشروعات بواسطة معايير دراسة الجدوى، والتي تتمثل في التحليل المالي بأنواعه الهيكلي وكذا التحليل بالنسب،وعليه سنقوم بدراسة وتقييم مسار قرض استثماري مقدم من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت لصالح شركة **أ-ح-م للخدمات (O-H-M SERVICES).**

2-1- التعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض:

- **اسم المؤسسة:**أ – ح – م.
- **المسير:**هـ- هـ.
- **الشكل القانوني:**شركة خاصة متعددة الخدمات.
- **طبيعة النشاط:**قطاع الأشغال العمومية والبناء إلى جانب قطاعات أخرى خاصة.
- **رقم السجل التجاري:**/1 ب ///////.
- **تاريخ إنشاء المؤسسة:**2014/06/24.
- **العنوان:**المنطقة A ولاية ورقلة.

2-2- تقديم المشروع:

يتمثل المشروع محل الدراسة في اقتناء آلة حفر من نوع BULL DOZERمن طرف شركة أ- ح- م للخدمات.

2-3- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة:

✓ **الوضعية المالية لشركة أ- ح- م للخدمات لسنة:2018/2017**

الجدول (3): الميزانية المالية لشركة أ- ح- م للخدمات لسنة 2017

الخصوم			
البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
أصول دائمة		أموال دائمة	
تثبيتات	393800	الأموال الخاصة	20500000
تثبيتات عينية أخرى	42738219		
تجهيزات	38000		
إجمالي الأصول الدائمة	43170019	الاحتياطات	2050000
		النتيجة الصافية	2587680
الأصول المتداولة		أموال أخرى (ترحيل من جديد)	-6822304
المخزونات	1468292	مجموع الأموال الدائمة	18315376
الزبائن	29088994	القروض	-10088015
		ديون قصيرة الأجل	
الضرائب	40125075	الموردون والحسابات الملحقة	106455891
الخزينة	6906636	الضرائب	2502440
مجموع الأصول المتداولة	77588997	ديون أخرى	3573325
		مجموع ديون قصيرة الأجل	112531656
مجموع الأصول	120759017	مجموع الخصوم	120759017

الجدول (4): الميزانية المالية لشركة أ- ح- م للخدمات لسنة 2018

الاصول		الخصوم	
البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
أصول الثابتة		أموال دائمة	
تثبيتات	393800	الأموال الخاصة	20500000
تثبيتات عينية أخرى	82182324		
تجهيزات	38000		
إجمالي الأصول الثابتة	82182324	الاحتياطات	2050000
		النتيجة الصافية	17961318
الأصول المتداولة		أموال أخرى (ترحيل من جديد)	-4234624
المخزونات	1385005	مجموع الأموال الدائمة	3627694
الزبائن	21905300	القروض	50658926
		ديون قصيرة الأجل	
الضرائب	21568220	الموردون والحسابات الملحقة	39702758
الخزينة	3959151	الضرائب	3605822
مجموع الأصول المتداولة	48817676	ديون أخرى	755800
		مجموع ديون قصيرة الأجل	44064380
مجموع الأصول	131000000	مجموع الخصوم	131000000

من الجدولين السابقين يمكننا استنتاج الجداول التالية:

الجدول رقم (5): تحليل النسب المالية لسنة 2017

النسبة المالية لسنة 2017	القيمة
التمويل الدائم	0.09
التمويل الذاتي	0.39
الاستقلالية المالية	0.74
القدرة على الوفاء بالدين	0.50

الجدول رقم (6): تحليل النسب المالية لسنة 2018

النسبة المالية لسنة 2017	القيمة
التمويل الدائم	0.62
التمويل الذاتي	0.82
الاستقلالية المالية	0.81
القدرة على الوفاء بالدين	0.39

المصدر:مصلحة الالتزامات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA.

حيث:

- التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
- التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
- الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
- القدرة على الوفاء بالدين = مجموع الأصول / مجموع الديون

يتضح من خلال الجدول (3) الموضح لتحليل الميزانية المالية لشركة أ-ح-م للخدمات لسنة 2017 أن نسبة التمويل الذاتي تقدر ب0.09 وهي نسبة أقل من 1، هذا ما يعكس أن المؤسسة لا تملك هامش ربح أمان بحيث يعتبر جزء من أصولها مغطى بقروض قصيرة الأجل، أي أن الشركة لم تعمل بشروط الملائمة في إستحقاقية الخصوم، كما نلاحظ أن قيمة التمويل الذاتي قد قدرت ب 0.39 والتي تعتبر أي نسبة أقل من 1 مما يدل على أن هذه الشركة لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها

الخاصة، نسبة الاستقلالية المالية أيضا أقل من الواحد دلالة على أن الشركة لا تملك هامش للاقتراض في سنة 2017 إلا إذا كانت تملك ضمانات أخرى، وبخصوص نسبة قابلية التسديد فهي أقل من 1 مما يدل على أن مجموع الديون يفوق الأصول الخاصة بالشركة.

إلى جانب هذا وبتحليلينا المالي للميزانية للشركة والخاصة بسنة 2018 والتي تم توضيحها في الجدول رقم (4)، نلاحظ تطور في التمويل الدائم مقارنة بسنة 2017 وبلغت 0.62 وهذا راجع إلى زيادة الأموال الدائمة في الشركة، كما قدرت نسبة الاستقلالية المالية ب 0.81 وهي تفوق نسبتها في سنة 2017 دلالة على انخفاض قيمة مجموع الديون مما أدى إلى اكتساب ضمان أكبر لديون الغير وبالتالي اكتساب حظ الحصول على ديون أخرى.

- ✓ **الدراسة المالية للمشروع:**

تعتبر الدراسة المالية للمشروع من أهم المراحل المساعدة في عملية اتخاذ القرار سواء بالقبول أو الرفض، فهي تضمن إلى صاحب المشروع الدراية بعوائد المشروع في أقل مدة زمنية وبأقل التكاليف، كما أن البنك يركز بكثرة على نجاح المشروع من عدمه وهذا لضمان استرداد أمواله، وعليه سيتم التطرق إلى تقييم مالي شامل لهذا المشروع بناءا على المعطيات الممنوحة من طرف البنك.

1- تكاليف المشروع:

يتمثل المشروع محل الدراسة في اقتناء آلة حفر من نوع BULL DOZER من طرف شركة أ- ح- م للخدمات عمره الإنتاجي 5 سنوات وفي الجدول التالي يتبين لنا تكاليف الخاصة بهذا المشروع.

الجدول رقم (7): تكاليف المشروع

البيان	المبالغ
مصاريف إعدادية	-
مصاريف النقل	-
معدات وأدوات	50659000.00
منشآت عملية	-
المجموع	**5065900.00**

المصدر: ملفات المشروع المقدمة من طرف رئيس مصلحة الالتزامات بالبنك الوطني الجزائري BNA.

وبناءا على هذه المعطيات والمعطيات المقدمة من طرف البنك في ظل الإمكانيات المتاحة للمشروع تم تحديد رقم الأعمال المتوقع لسنة الأولى للمشروع والذي قدر ب:**6745988900 دج**، مع توقع ارتفاع هذا الرقم في السنوات القادمة للمشروع وبنسب متفاوتة وهذا راجع إلى الرفع في القدرة الإنتاجية، أيضا القيمة المضافة تزداد من سنة إلى أخرى والتي تنعكس بدورا بالإيجاب على نتيجة الدورة.

الجدول رقم (8): رقم الأعمال المتوقع

السنة	قيمة رقم الأعمال التقديرية
السنة الأولى	6745988900
السنة الثانية	9657988900
السنة الثالثة	1060447180
السنة الرابعة	1164371000
0السنة الخامسة	1278479360

المصدر:مصلحة الالتزامات بالبنك

2- الهيكل التمويلي للمشروع:

يمثل الجدول التالي الهيكل التمويلي للمشروع موضع الدراسة حيث يتحمل البنك التكلفة الإجمالية للمشروع والتي تقدر ب 100%وهذا راجع لتغطية مبلغ القرض التكلفة الكلية للعتاد.

الجدول رقم (9): الهيكل التمويلي للمشروع

طبيعة التمويل	نسبة التمويل
التمويل الذاتي	0%
التمويل البنكي	100%

المصدر:مصلحة الالتزامات بالبنك الوطني الجزائري BNA

✓ **الدراسة المحاسبية التقديرية:**

الجدول رقم (10): الأصول

الأصول	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأصول الثابتة					
تثبيتات	393800	393800	393800	393800	393800
تثبيتات عينية أخرى	82144324	70891503	50638682	48385861	37133040
تجهيزات	38000	38000	38000	38000	38000
مجموع الأصول الثابتة	**82182324**	**70929503**	**5967682**	**48423861**	**37171040**
الأصول المتداولة					
مخزونات	1385005	1285800	3605900	3115250	3050600
الزبائن	21905300	19580500	28680000	31056900	29056000
الضرائب	21568220	19580500	18580000	21805600	19580500
الخزينة	3959151	19623697	29457418	47148389	91141860
مجموع الأصول المتداولة	**48817676**	**60070497**	**80323318**	**103576139**	**142828960**
مجموع الأصول	**131000000**	**131000000**	**140000000**	**152000000**	**180000000**

المصدر:مصلحة الالتزامات الخاصة بالبنك الوطني الجزائريBNA. **الوحدة: دج**

الجدول رقم (11): الخصوم

الخصوم	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأموال الدائمة					
الأموال الخاصة	20500000	20500000	20500000	20500000	20500000
الاحتياطات	1796138	22517225	27640354	33394844	39851730
أموال أخرى	-4234624	13726694	36243919	63884273	97279117
مجموع الأموال الدائمة	**36276694**	**58793919**	**86434273**	**119829117**	**159680848**
القروض	**50658926**	**40527414**	**30395356**	**20263570**	**10131785**
ديون قصيرة الأجل					
الموردون والحسابات الملحقة	39702758	27650800	20690500	7586355	6285000
الضرائب	3605822	2580500	2365800	2658900	2256020
ديون أخرى	755800	1447640	114071	1662057	1646347
مجموع الديون قصيرة الأجل	**44064380**	**31678940**	**23170371**	**11907312**	**10187367**
مجموع الخصوم	**131000000**	**131000000**	**140000000**	**152000000**	**180000000**

المصدر: مصلحة الالتزامات الخاصة بالبنك الوطني الجزائريBNA . **الوحدة: دج**

الجدول رقم (12): جدول حسابات النتائج التقديرية

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
رقم الأعمال	**6745988900**	**9657988900**	**1060447180**	**1164371000**	**1278479360**
الاستهلاك	-48152809	-51581193	-55253670	-59187621	-63401662
خدمات	-13077823	-14026224	-15043403	-16134348	-17304407
الاستهلاك الوسيط	-61230632	-65607417	-70297074	-75321969	-80706069
القيمة المضافة	6229257	30972472	35747645	41115132	47141867
مصاريف المستخدمين	**-831138**	**-841276**	**-859767**	**-878665**	**897978**
ضرائب ورسوم	-135777	-137433	-140454	-143541	-146696
مصاريف مالية	5262342	29993763	34747423	40092925	46097193
مخصصات الإهتلاكات	-2562340	-11252821	-11252821	-11252821	-11252821
نتيجة الاستغلال	**2700002**	**18740942**	**23494602**	**28804104**	**34844372**
أعباء الاستغلال	2700002	18740942	23494602	20804104	34844372
الضريبة على الأرباح	-112320	-779624	-977377	-1199750	-1449528
إيرادات خارج الاستغلال	67459889	96579889	106044718	116437100	127847936
أعباء خارج الاستغلال	-64872207	-78618571	-83527493	-88796746	-94453092
النتيجة خارج الاستغلال	**2587682**	**17961318**	**22517225**	**27640354**	**33394844**
النتيجة الصافية	**2587680**	**17961318**	**22517225**	**27640354**	**33394844**

المصدر:مصلحة الالتزامات بالبنك **الوحدة: دج**

من خلال جدول حسابات النتائج التقديرية نلاحظ تزايد مستمر في مؤشرات الأساسية للمردودية فرقم الأعمال يشهد تزايد مستمر بمرور السنوات وهذا ما تم ملاحظته سابقا من خلال الأرقام التقديرية له، كما نجد هناك تطور في النتيجة الصافية بمرور فترات المشروع وهذا يثبت تطور المشروع وتحقيقه لمداخيل إضافية.

✓ **التدفق النقدي:**

الجدول الموالي يبين لنا التدفقات النقدية السنوية للمشروع المقترح.

الجدول رقم (13): التدفقات النقدية

السنة	النتيجة	الإهتلاكات	الاهتلاك/التدفق النقدي	الاهتلاك/التدفق المتراكم
السنة 1	2587680	_	2587680	2587680
السنة 2	17961318	10131800	28093118	12663737
السنة 3	22517225	10131800	32649025	12498145
السنة 4	27640354	10131800	37772154	15630118
السنة 5	33394844	10131800	43526644	14762028

المصدر:مصلح الالتزامات الخاصة بالبنك. **الوحدة: دج**

نلاحظ أن التدفقات النقدية تزداد باستمرار من السنة الأولى إلى السنة الخامسة وهو ما ينبئ باسترداد مضمون للأموال المقرضة كما يثبت أن للمشروع مردودية جيدة .

✓ **دراسة مردودية المشروع:**

يتم تقييم المشاريع الاستثمارية بالعديد من المعايير ونخص بالذكر في هذه الدراسة معايير التقييم في البيئة الأكيدة والبيئة الغير أكيدة بحيث سنطبقها على المشروع الطالب للتمويل من قبل البنك الوطني الجزائري BNA.

1- حساب فترة الاسترداد:

بما أن التدفقات النقدية غير ثابتة فإنه يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطية قيمة الاستثمار المبدئي، وللتقييم الدقيق للوقت اللازم لاسترجاع هذا القرض تم استعمال طريقة الانحراف التكراري كما هو مبين كالآتي:

56604000 − 27239000 = **29365000 DA**

حيث:

50659000 − 2739000 = **3242000 DA**

أي النسبة المئوية للأشهر بين السنة الأولى والثانية هي:

23420000 / 29365000 = **0.80** = **80%**

أي: 80 × 12 = 9.60

إذن سيكون لدينا فترة استرداد تقدر ب:**عام وتسعة أشهر و6 أيام** وهي فترة أقل من الزمن المستهدف من طرف البنك والمقدر ب 5 سنوات،وهذا ما يعكس ربحية المشروع ولكن هذه الطريقة لا يمكن للبنك الاعتماد عليها وحدها في عملية التقييم كونها غير دقيقة في بعض الأحيان خاصة عند تعدد المشاريع وتكون فترات استردادها متساوية.

2- صافي القيمة الحالية (VAN):

$$VAN = - f_0 + \sum f_1 / (1+ k)^1 + f_2 / (1+ k)^2 + f_n/ (1 + k)^n$$

ومنه:

$$VAN = 27239 + 29365 + 31620 + 33824 + 35989 - 50659$$

VAN = 107379 DA

بما أن صافي القيمة الحالية موجب يمكن القول أن المشروع سيحقق عوائد وبالتالي فغن البنك سيقبل المشروع.

3- مؤشر الربحية:

$$IP = van / i_0 + 1$$

$$IP = 107379 / 5065900 + 1$$

IP = 1

بما أن مؤشر الربحية يساوي 1 فهذا يدل على أن المشروع ذو ربحية اقتصادية نسبية وبالتالي البنك سيقبل هذا المشروع.

4- معدل العائد الداخلي:

عندما تم حساب القيمة الحالية الصافية بمعدل 7.25% وجدنا أنها موجبة وتساوي **107379دج**، وعلية يجب البحث على معدل الخصم الذي تكون فيه هذه القيمة سالبة.

وعند افتراض أن معدل الخصم يساوي 10% نجد أن القيمة الصافية الحالية سالبة وتساوي **27239000 دج**، وعليه يمكن حساب معدل العائد الداخلي كالتالي:

$$IRI = 107379 \times 25.95\% / 107379 + 27239000 + 7.25\%$$

IRI = 27.23%

بما أن معدل العائد الداخلي الذي يتحصل عليه البنك اكبر من معدل الخصم السائد في السوق فإن البنك سيقبل المشروع.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

- **مناقشة نتائج الجداول الخاصة بتحليل الميزانية المالية للشركة لسنة 2017 و2018:**

يهدف البنك لتحقيق الربح الممكن لذلك وجب عليه الدراية بالوضعية المالية لأي مؤسسة طالبة للتمويل قبل الشروع في تمويلها ودعمها، وقد اتضح هذا في نتائج الجداول المعطاة لتحليل الميزانيات لسنة 2018/2017 بواسطة النسب المالية، بغية التشخيص الدقيق لوضعية الشركة والتي وجدنا أنها كانت جيدة من ناحية هذه النسب، لكنها تبقى معيار غير كافي للحكم على الوضعية المالية لها دون لجوء البنك لدراسة هذه الوضعية بناءا على معايير دراسة الجدوى المالية حتى تعزز ثقة البنك لاسترداد أمواله.

- **مناقشة نتائج جدول رقم الأعمال المتوقع:**

عند دراسة معدل نمو رقم الأعمال الحقيقي للشركة من جدول حسابات النتائج اتضح من أن نسبة معدل النمو لهذا الرقم كانت حوالي 15%،للإشارة أنه لا يمثل رقم الأعمال المشروع قيد الدراسة والذي تجاهله البنك بالرغم من أهميته في عملية التقييم، وبالتالي تبقى هذه العملية غير دقيقة نسبيا.

- **مناقشة نتائج جدول حسابات النتائج التقديرية:**

من خلال الجدول السابق تبين لنا أن البنك قد تجاهل رقم الأعمال الحقيقي المقدر تحقيقه خلال ال5 سنوات قيد الدراسة للمشروع وكذا تجاهله لتكاليف الاستغلال الخاصة بالمشروع حتى حساب المخصصات لا يعكس قيمة الإهتلاكات المتعلقة بالمشروع، وبالتالي فإن التدفقات النقدية الداخلة لا تعكس بصورة حقيقية قيمة التدفقات المتوقعة من هذا المشروع.

- **مناقشة دراسة مردودية المشروع:**
- **مناقشة نتيجة فترة الاسترداد:**

تعتبر الطريقة المتبعة من قبل البنك في حساب فترة الاسترجاع الخاصة بالمشروع غير صحيحة كون أن التدفقات النقدية المعتمد عليها في عملية التقييم غير حقيقية وكذا تجاهل البنك لرقم الأعمال وتكاليف الاستغلال في حساب النتيجة وعليه فهي لا تعكس المشروع.

- **مناقشة نتيجة صافي القيمة الحالية:**

القيمة الحالية المتوصل لها في الدراسة لا تعكس القيمة الحالية للمشروع وذلك لاعتماد معيار صافي القيمة الحالية في حسابه للتدفقات النقدية غير حقيقية والتي نعتمد من خلالها في تحديد النتيجة، وكونه غير معتمد على رقم الأعمال إلى جانب نقص في القانون لعدم اعتماده على قيمة التنازل على الاستثمار.

- **مناقشة نتيجة مؤشر الربحية:**

الطريقة المعتمد عليها تعتبر صحيحة لكن بما أن صافي القيمة الحالية المعتمد لا تعتبر قيمته حقيقية إذن قيمة هذا المعيار لا تعكس ربحية المشروع.

- **مناقشة نتيجة معدل العائد الداخلي:**

الطريقة المتبعة من طرف البنك سليمة وصائبة إلا أن النتيجة المتوصل إليها غير حقيقية كون أن المعيار قائم على صافي القيمة الحالية والتي بدورها تعتبر غير حقيقية، لذلك فهذه القيمة الخاصة بالمعيار لا تعكس عوائد المشروع.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم نظرة عامة حول البنكين محل الدراسة البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام والتعرف على مهامهم والهيكل التنظيمي الخاص بكل بنك، إلى جانب قيامنا بتوضيح دراسة الجدوى المالية لمشروع استثماري من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وهذا بمراعاة المعايير الخاصة بالدراسة سواء كانت تعتمد على السيولة أو على المردودية ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

فمن خلال ما سبق يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري BNA يسعى إلى تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات وفق أسس علمية.

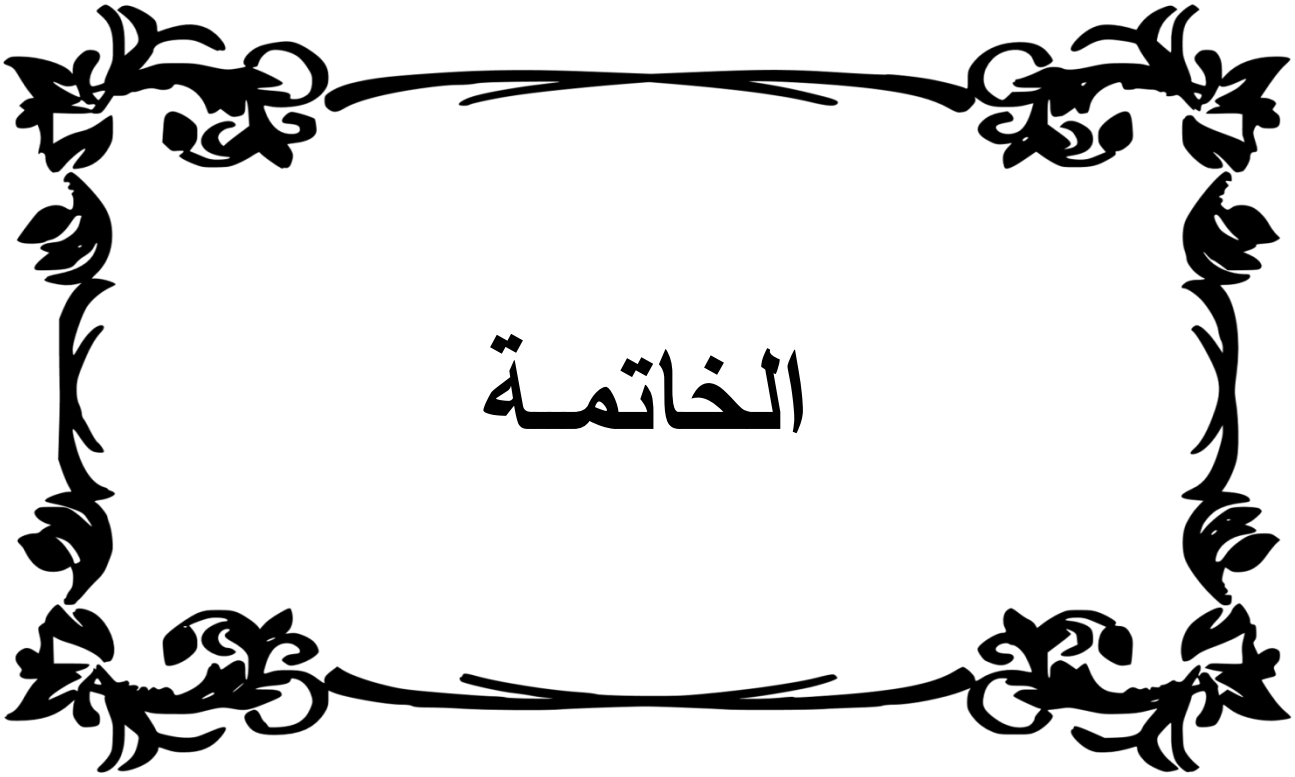
الخاتمـة

تعتبر المشاريع الاستثمارية من الأدوات الفعالة في تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية للانتقال من الركود إلى التطور الاقتصادي وبذلك التنمية الاقتصادية، فهذه المشاريع تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة لما لها من أهمية كبيرة لذلك وجب التقليل من نسب فشلها عن طريق إخضاعها لدراسة الجدوى قبل التنفيذ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على عدة معايير في حالة التأكد وفي حالة عدم التأكد أي المخاطرة، لتنتهي بعملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من المواد المالية.

- **النتائج المتوصل إليها:**

هذا البحث مكننا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتمد البنوك التجارية على معايير دراسة الجدوى في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لكل المشاريع الطالبة للتمويل.
- ✓ تتواجد في البنوك التجارية التقليدية وكذا الإسلامية لجنة وخبير مختص في دراسة ملف المشروع وتقييمه.
- ✓ تخضع البنوك الإسلامية في تقييم المشاريع واتخاذ القرارات الاستثمارية لتبعية تقييم القرارات الاستثمارية التي تعتمد عليها البنوك التقليدية.
- ✓ تقتصر البنوك التجارية في تقييم المشاريع على معايير التأكد أكثر من غيرها.
- ✓ تكمن أهمية دراسة الجدوى للمشاريع في إدراك مدى نجاح المشروع من فشله.
- ✓ الغرض الأساسي لدراسة الجدوى المالية للمشاريع هو التوصل للآثار المالية المترتبة من خلال التقدير الدقيق لحجم الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع.
- ✓ تعتمد البنوك التجارية على الضمانات العقارية أكثر من غيرها.
- ✓ تقوم البنوك التجارية بتقدير التدفقات المالية من أجل استخدامها في حساب مؤشرات الربحية.
- ✓ يختلف الهيكل التمويلي الأمثل من مشروع للأخر باختلاف نوع المشروع ونمط تمويله.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المذكورة سابقا يمكن لنا تقديم جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لعملية تقييم المشروعات منها:

- ✓ على البنوك التجارية اعتماد دراسة الجدوى بكافة أنواعها دون الاقتصار بدراسة الجدوى المالية فقط.
- ✓ العمل على صياغة معايير خاصة بالبنوك الإسلامية لاتخاذ القرار الاستثماري والتي تكون تتناسب وتتماشى مع الصيغ التشريعية المستخدمة من طرف البنك.
- ✓ لابد من مراعاة الدقة في تقدير العوائد المتوقعة من الاستثمار والتكاليف الممكن تحملها طول فترة حياة المشروع.
- ✓ الاعتماد على البرامج والآليات المتطورة في دراسة الجدوى لتفادي الوقوع في الخطأ.
- ✓ على البنك التركيز على تقييم المشاريع التي يمولها دون التركيز على تقييم المؤسسة.
- ✓ ضرورة البحث على الهيكل الأمثل لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ يجب معرفة الأسس التي تبنى عليها المشاريع خاصة للمستثمر لتجنب المخاطر.

➢ **آفاق الدراسة:**

لقد حاولنا في هذه الدراسة المعطاة الإلمام بكل جوانب الأساسية للموضوع والتي تمس دراسة الجدوى المالية بمختلف معاييرها، ومن جانب أخر فقد تجلت لنا آفاق أخرى مرجوة منها:

- ✓ واقع دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي فقط وبمعايير خاصة.
- ✓ مدى قدرة البنوك الإسلامية التحكم في التحديات المعاصرة والتطلع للمستقبل.
- ✓ تعتبر دراسة الجدوى كعملية لانطلاق المشروع ولا يجب النظر لها كضمان تأمل نجاحه.

قائمـة المراجـع

- **الكتب باللغة العربية:**

1- شاكر قزوين، محاضرات في اقتصاد البنوك، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

2- زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان / الأردن 1996.

3- رضا عبد السلام، النقود والبنوك مع عرض تحليلي للرؤية الإسلامية، 2005.

4- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003.

5-مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

6- رضا أبو حمد آعلي، إدارة المصارف" مدخل تحليلي كمي معاصر "، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

7- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000.

8 -محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

9- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلت للطباعة، الإسكندرية، الطبعة 3، 2000.

10- محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت،1992.

11- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.

12- صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991.

13- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.

14- نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

15- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، دار الإسكندرية، مصر، 1997.

16- زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر،عمان،2000.

17- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2002.

18- زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للطباعة والنشر،عمان،ط 6، 1997.

19- زياد سليم رمضان، محمد أحمد جودة، إدارة البنوك، دار الميسق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1996.

20- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطبع والنشر، بيروت، 1996.

21- عوف محمود الكفراوي، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية،2001.

22- عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علميا وعمليا، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة 1988،1.

23- أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية،" بنوك بلا فوائد "، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة،1989.

24- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة / السعودية،2004.

25- صالح حناوي، الاستثمارات في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004.

26- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، الطبعة 1، القاهرة،2006.

27- محمد سويلم إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة الإشعاع، مصر،1998.

28- عاطف وليم اندرواس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات والقواعد والمعايير، دار الفكر الجامعية، مصر،2007.

29- هويشار معروف، دراسة الجدوى وآليات تقييم المشروعات، دار الصفاء، ط 1، عمان، 2009.

30–الشواربي محمد عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف،2002.

31– سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم لمشاريع أسس –إجراءات – حالات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،1997.

32– محسن أحمد الخضيري، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الدار الفنية، مصر،1991.

33– كاظم جاسم العبساوي، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2011.

34– طلال كيداوي، إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ط 1، عمان،2002.

35– يحي عبد الغني أبو الفتح، أسس وإجراءات دراسة الجدوى للمشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر،2003.

36– محمد محمود العحلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار البازوري، عمان،2010.

37– سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر،2012.

38– طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

➢ **الكتب باللغة الفرنسية:**

39- Bertrand ,H.Abtey et Philippe Robin , Comment évaluer la rentabilité des investissement Ed, entreprise et banque , 1989.

40-Ammour Ben Halima , Pratique Des Technique Bancaires ,Edition Dehlab , Alger , 1997.

41- Pascal – Ganchon , Vocabulaire d'actualité économique , Edition Marketing(édition des préparation gran des écoles Médecine) , Paris , 1994.

42- AhmedSilem , Jean –Marie Albertini , Economie , 5eme editione,Dalloz , Paris ,1995.

➢ **الرسائل:**

43- عزيزة بن سمية،، رسالة ماجستير بعنوان إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة / الجزائر، 2002.

44- ولد محمد الأمين محمد، دراسة الجدوى التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007.

45-بن الشيخ أمنة، الهامل إكرام الله،دراسة تقييم للمعايير المستخدمة في تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال،جامعة أحمد دراية،أدرار /الجزائر، 2019/2018.

46- تمجغدين نور الدين، دور وأهمية دراسة الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر،2019/2018.

47- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة / الجزائر، 2007/ 2008.

48- بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005.

➢ **المجلات:**

49- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية،مقال نشر من قبل جمعية القرارة / غرداية، الجزائر، طبعة 2002،03.

50- إبراهيم عماري، مقال بعنوان " آليات الاستثمار الشرعي لأموال البنوك الإسلامية "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12، جوان 2014.

51- أيمن بن عبد الرحمان، القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنك الوطني الجزائري BNA، الجزائر، 2020.

52- سعيد نعيمة، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد 02، جامعة بشار/الجزائر، 2017.

53- بولعيد بعلوج، ضوابط الاستثمار في الفكر الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 13، جامعة منتوري قسنطينة /الجزائر، 2000.

54- وليد هويمل عوجان، صناديق الاستثمار الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات السابقة، المجلد الثامن العدد 1، الأردن، 2012.

55- عياش زوبيروبرحايلي أحلام، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رأس المال، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 237، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / الجزائر، 2018/02/16.

56- أحمد ياسين عبد وعزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصاريف الإسلامية وأهميته، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

- **الملتقيات:**

57-علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة /السعودية،1995.

58- بريش السعيد، بشكر إلهام وبن علي سمية، نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول " صنع القرار في المؤسسة "، جامعة المسيلة /الجزائر، 15/14 أفريل 2009.

59 - عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،2000.

60- محمد البلتاجي، بحث حول بناء نموذج محاسبي لوسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، الندوة الدولية نحو ترشيد ميزة البنوك الإسلامية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 3-5 سبتمبر ،2000.

61- سليم أبو دياب، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- **مواقع الكترونية:**

62- www.Sabahkachachi.googlepages.com

63-www.bna.dz

64-www.alsalamalgeria.com

65- www.aaoifi.com

66- www.pdffactory.com

الملاحـق

الملحق 1: الميزانية الخاصة بشركة أ – ح – م للخدمات لسنة 2017:

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou					
Immobilisations incorporelles		393 800		393 800	393 800
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		112 528 210	30 383 886	82 144 324	42 738 219
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		38 000		38 000	38 000
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**112 566 210**	**30 383 886**	**82 182 324**	**43 170 019**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 385 005		1 385 005	1 468 292
Créances et emplois assimilés					
Clients		21 905 300		21 905 300	29 088 994
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés		21 568 220		21 568 220	40 125 075
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		3 959 151		3 959 151	6 906 636
TOTAL ACTIF COURANT		**48 817 676**	**0**	**48 817 676**	**77 588 997**
TOTAL GENERAL ACTIF		**161 383 886**	**30 383 886**	**131 000 000**	**120 759 016**

بن زاهي محمد كمال
محافظ الحسابات
Commissaire Aux Comptes
Mob : 07 76 92 80

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		20 500 000	20 500 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		2 050 000	2 050 000
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		17 961 318	2 587 680
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-4 234 624	-6 822 304
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**36 276 694**	**18 315 376**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		50 658 926	-10 088 015
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		**50 658 926**	**-10 088 015**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		39 702 758	106 455 891
Impôts		3 605 822	2 502 440
Autres dettes		755 800	3 573 325
Trésorerie passif			
TOTAL III		**44 064 380**	**112 531 656**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**131 000 000**	**120 759 017**

بن زاهي مصطفى
محافظ حسابات
Commissaire Aux Comptes
Mob : 05 62 76 92 80

الملحق 2: جدول حسابات النتائج لسنة الأولى للمشروع

COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		96 579 889	67 459 889
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**96 579 889**	**67 459 889**
Achats consommés		-51 581 193	-48 152 809
Services extérieurs et autres consommations		-14 026 224	-13 077 823
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-65 607 417**	**-61 230 632**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**30 972 472**	**6 229 257**
Charges de personnel		-841 276	-831 138
Impôts, taxes et versements assimilés		-137 433	-135 777
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION		**29 993 763**	**5 262 342**
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs		-11 252 821	-2 562 340
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**18 740 942**	**2 700 002**
Produits financiers			
Charges financiers			
IV-RESULTAT FINANCIER			
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**18 740 942**	**2 700 002**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-779 624	-112 320
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
OTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**96 579 889**	**67 459 889**
OTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-78 618 571**	**-64 872 207**
II-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**17 961 318**	**2 587 682**
léments extraordinaires (produits) (à préciser)			
léments extraordinaires (charges) (à préciser)			
RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
ESULTAT NET DE L'EXERCICE		**17 961 318**	**2 587 680**

بن زاهي محمد كمال
محاسب خبير حسابات
Commissaire Aux Comptes
Mob : 05 62 76 92 80

الملحق 3: جدول حسابات النتائج للسنة الخامسة للمشروع

COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		127 847 936	116 437 100
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**127 847 936**	**116 437 100**
Achats consommés		-63 401 662	-59 187 621
Services extérieurs et autres consommations		-17 304 407	-16 134 348
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-80 706 069**	**-75 321 969**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**47 141 867**	**41 115 132**
Charges de personnel		-897 978	-878 665
Impôts, taxes et versements assimilés		-146 696	-143 541
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION		**46 097 193**	**40 092 925**
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs		-11 252 821	-11 252 821
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**34 844 372**	**28 840 104**
Produits financiers			
Charges financiers			
IV-RESULTAT FINANCIER			
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**34 844 372**	**28 840 104**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 449 528	-1 199 750
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**127 847 936**	**116 437 100**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-94 453 092**	**-88 796 746**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**33 394 844**	**27 640 354**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**33 394 844**	**27 640 354**

بن زاهي محمد
محاسب خبير محاسبي
Commissaire Aux Comptes
Mob : 05 43 76 92 80

الملحق 4: وثيقة عملية التوطين البنكي ودراسة الجدوى في البنك

ب و ج
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Succursale

Date de l'Entrée en Relations
Date de la Demande Initiale
Siège

DESTINATAIRE

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES
LE ..... PAR .....
PREMIERE DEMANDE OU RENOUVELLEMENT

Nom ou raison sociale et forme de la Société et capital Activité professionnelle Domicile N° d'immatriculation ou RC	N° DU COMPTE INDICE D'ACTIVITE MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au .....
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	

INTERETS	ESCOMTE	COMMISSIONS
Tarif N° Intérêts Créditeurs Intérêts Débiteurs	Taux d'escompte	— sur Avals — sur Cautions

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTX	HYPOTH.					

ARCH. 5

ST 219 - Imp. BNA

MOUVEMENT DU COMPTE (en milliers de dinars)

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES						DUREE DES PERIODES Créditrices	OBSERVATIONS
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C	MAXIMUM		

MOUVEMENT D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Année	Montant cumulé des remises	Risques en cours au	Appréciation du papier
19			Montant
19			Qualité
19			Longueur
			% impayés

MOUVEMENT D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES

Trimestre	Utilisation cumulée du trimestre		en cours		
	Aval	O.C.	échéance	Aval	O.C.

Exposé de l'affaire

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.

2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer :

- les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au cavenas type de la demande de crédit (cf. circulaire n° 339) en respectant la disposition des titres suivants :

- origine de l'affaire
- Administration et modifications éventuelles
- objet du crédit
- moyens
- bilan
- activité
- Besoins et issue des crédits

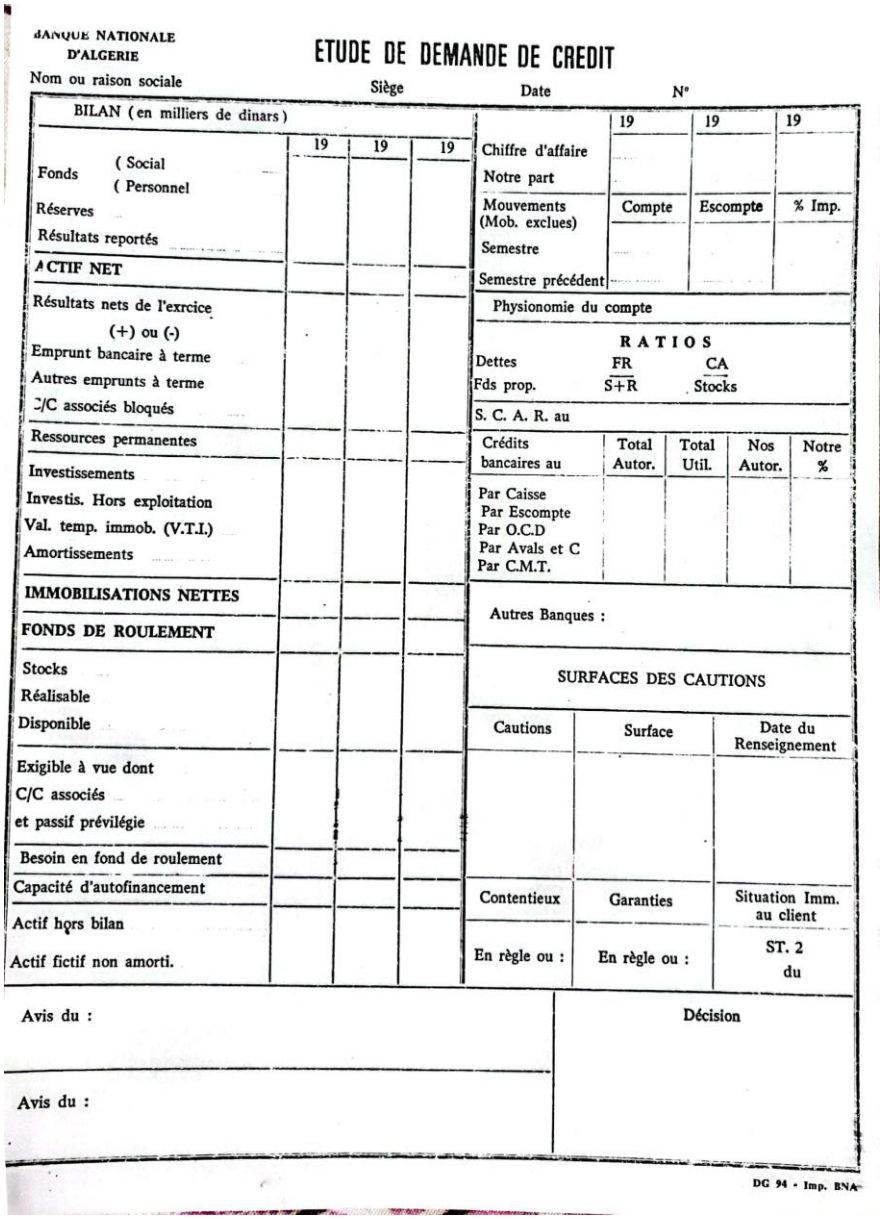

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ETUDE DE DEMANDE DE CREDIT

Nom ou raison sociale ..... Siège ..... Date ..... N° .....

BILAN (en milliers de dinars)	19	19	19
Fonds (Social			
(Personnel			
Réserves			
Résultats reportés			
ACTIF NET			
Résultats nets de l'exrcice (+) ou (-)			
Emprunt bancaire à terme			
Autres emprunts à terme			
C/C associés bloqués			
Ressources permanentes			
Investissements			
Investis. Hors exploitation			
Val. temp. immob. (V.T.I.)			
Amortissements			
IMMOBILISATIONS NETTES			
FONDS DE ROULEMENT			
Stocks			
Réalisable			
Disponible			
Exigible à vue dont			
C/C associés			
et passif prévilégie			
Besoin en fond de roulement			
Capacité d'autofinancement			
Actif hors bilan			
Actif fictif non amorti.			

	19	19	19
Chiffre d'affaire			
Notre part			
Mouvements (Mob. exclues)	Compte	Escompte	% Imp.
Semestre			
Semestre précédent			

Physionomie du compte

RATIOS

Dettes FR / Fds prop. S+R — CA / Stocks

S. C. A. R. au

Crédits bancaires au	Total Autor.	Total Util.	Nos Autor.	Notre %
Par Caisse				
Par Escompte				
Par O.C.D				
Par Avals et C				
Par C.M.T.				

Autres Banques :

SURFACES DES CAUTIONS

Cautions	Surface	Date du Renseignement

Contentieux	Garanties	Situation Imm. au client
En règle ou :	En règle ou :	ST. 2 du

Avis du :

Avis du :

Décision

DG 94 - Imp. BNA

الفهـرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ–د
الفصل الأول:الدراسات الأدبية والتطبيقية لمعايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية التقليدية والإسلامية	3
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية التقليدية	3
الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية	14
المطلب الثاني:الأسس الفكرية للاستثمار التقليدي و الإسلامي	19
الفرع الأول:عموميات حول الاستثمار في البنوك التقليدية	19
الفرع الثاني:عموميات حول الاستثمار في البنوك الإسلامية	21
المطلب الثالث: طبيعة معايير القرار الاستثماري ومقوماته	22
الفرع الأول:طبيعة معايير القرار الاستثماري في البنوك التجارية	22
الفرع الثاني: القرار الاستثماري و مقوماته في البنوك التجارية	28
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	30
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	30
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	33
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لتقييم معايير القرار الاستثماري في البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام	
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول: منهجية الدراسة	38
المطلب الأول: تقديم البنكين محل الدراسة	38
الفرع الأول:تقديم البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة تقرت –	38

الفرع الثاني: تقديم بنك السلام – وكالة ورقلة –	41
المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات	43
الفرع الأول:متغيرات وعينة الدراسة	43
الفرع االثاني:الأدوات المستخدمة	43
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	44
المطلب الأول:نتائج الدراسة	44
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	55
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	59
المراجع	62
الملاحق	69
الفهرس	77